

الفصل الثاني عشر

الموارد البشرية

١٢ - الموارد البشرية :

يتناول هذا الفصل الأهداف الرئيسية والسياسات والبرامج الرامية الى تنمية الموارد البشرية في المملكة في جميع قطاعات التعليم العام والعالي والتعليم الفني والتدريب المهني ، والقطاعات المنظمة لتوظيف القوى العاملة وتدريبها وتكريس مساهمة العلوم والتقنية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما يناقش الفصل القضايا الأساسية التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية الخامسة .

١/١٢ التعليم :

١/١/١٢ دور قطاع التعليم وأهداف التنمية :

تستند الأهداف المادية والاجتماعية للتعليم ومناهجه في المملكة العربية السعودية الى المبادئ والقيم الاسلامية والتراث الثقافي للمجتمع العربي السعودي وتشكل المحور الأساسي لأهداف التنمية البعيدة المدى .

وتجسيدا لذلك اهتمت خطط التنمية السابقة بترسيخ هذه القيم لدى المواطنين وتزويدهم بالمعرفة والمهارات التي تجعلهم مواطنين منتجين قادرين على المشاركة الفعالة في كافة النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية . وجاءت خطة التنمية الخامسة لتؤكد في هدفها الاستراتيجيين ، الثالث والرابع على :

- تكوين المواطن العامل المنتج بتوفير الروافد التي توصله لتلك المرحلة . . وإيجاد مصدر الرزق له . .
- وتحديد مكافآته على أساس عمله .
- تنمية القوى البشرية والتأكد المستمر من زيادة عرضها ورفع كفاءتها لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني .

وتوفر الدولة فرص التعليم العام للبنين والبنات من خلال وزارة المعارف والرئاسة العامة لتعليم البنات اضافة الى بعض الجهات الحكومية الأخرى والقطاع الخاص . فضلا عن الدور الذي تقوم به وزارة المعارف والرئاسة العامة لتعليم البنات بتوفير فرص تعليمية لفئات معينة من المجتمع كالمعاقين والكبار من خلال التعليم الخاص وبرامج محو الأمية اضافة الى اعداد الكوادر التعليمية من خلال معاهد اعداد المعلمين والكليات المتوسطة .

كما تقوم الدولة بتوفير فرص التعليم العالي — فوق الثانوي — من خلال الجهات التي تشرف على هذا النوع من التعليم والمتمثلة في الجامعات والكليات التابعة لوكالة الرئاسة العامة لتعليم البنات اضافة الى التعليم بالكليات العسكرية والأمنية وبعض الجهات الحكومية الأخرى . وتوضح الخارطة رقم (١/١٢) نظام التعليم في المملكة .

وبالرغم من أن تحسين نظام التعليم يعتبر عملية مستمرة بالنسبة لمؤسسات التعليم في المملكة ، الا أن الأهداف التالية ستعمل على تطوير التعليم خلال خطة التنمية الخامسة :

- رفع كفاءة التعليم .
- التأكيد على أن يلبي التعليم العام الاحتياجات والمتطلبات الدينية والاقتصادية والاجتماعية للمملكة العربية السعودية .
- توفير وتأمين المرافق التعليمية بأقل تكلفة .
- تخفيض نسبة الأمية بين المواطنين والمواطنات .
- تحقيق درجة عالية من النوعية والفعالية ورفع كفاءة الأداء العلمي والاداري لمؤسسات التعليم العالي لتحسين مستوى العملية التعليمية ومحتواها .
- تفاعل نشاط مؤسسات التعليم العالي مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- التنسيق والتعاون الايجابي بين مؤسسات التعليم فوق الثانوي لتحقيق أهدافها وسياساتها بشكل خاص وأهداف التنمية بشكل عام .
- توسيع قاعدة التعليم العالي وتنويع برامجه من أجل خدمة قضايا التنمية .
- العناية المستمرة بتنمية البحث العلمي وتشجيعه .
- تأمين فرص التعليم الجامعي للمواطن ذي الكفاءة والقادر علميا وذهنيا على مواصلة دراسته .

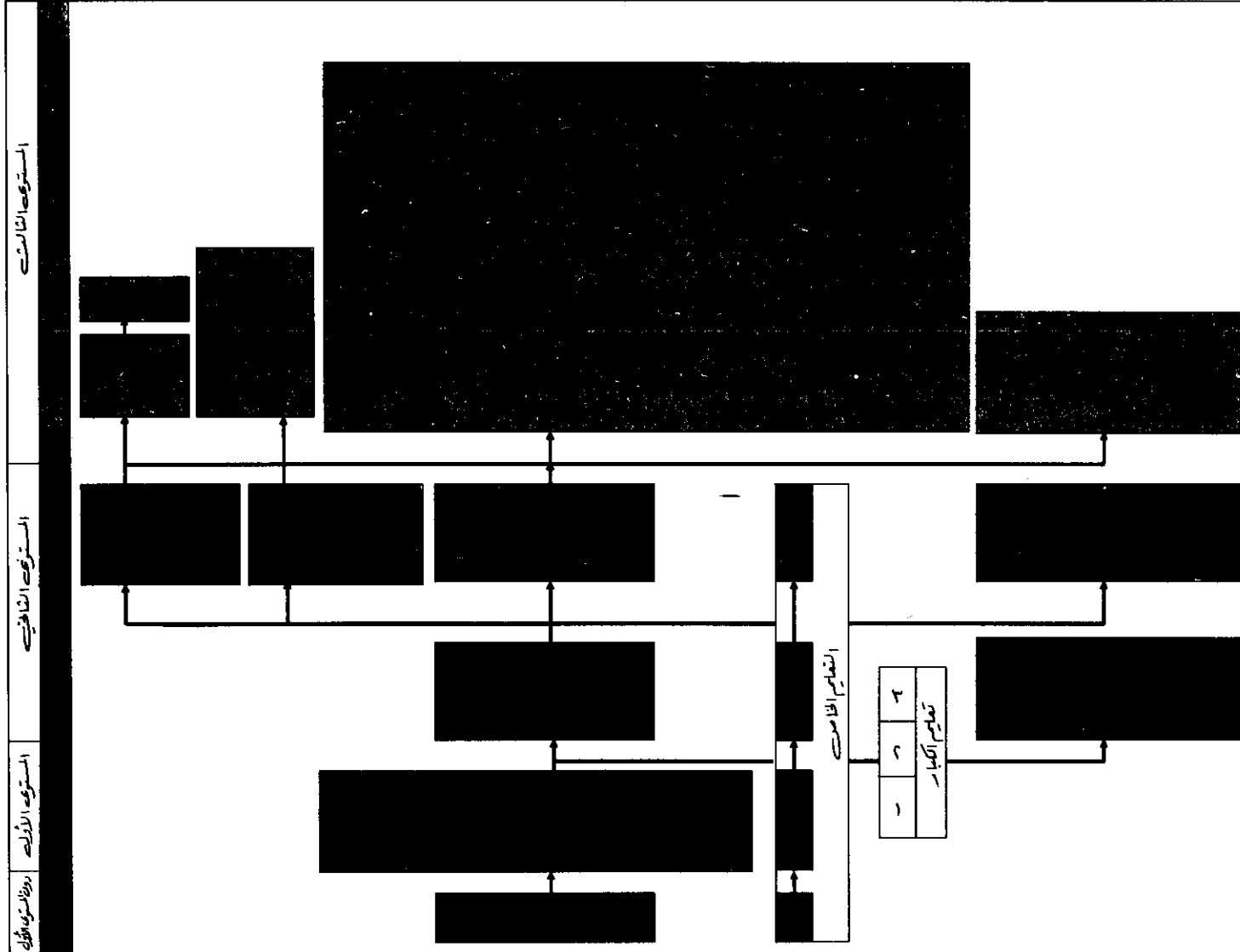
٢/١/١٢ الانجازات والقضايا الأساسية :

استمر نظام التعليم في المملكة في النمو كما ونوعا خلال خطة التنمية الرابعة امتدادا للمسيرة التعليمية خلال العقدين الماضيين . فجميع مؤشرات التعليم حققت معدلات نمو كبير بكل المقاييس وذلك بتوفير فرص التعليم بالجمان لكافة المواطنين ، اذ ازداد عدد المتحقيين بنظام التعليم العام خلال العقدين الماضيين بأكثر من أربعة أضعاف ليصل عدد المتحقيين الى أكثر من مليوني طالب وطالبة . أما مؤسسات التعليم العالي فقد كان عدد الطلاب المتحقيين بها عند بداية خطة التنمية الأولى (٧٠٠٠) طالب وطالبة وتضاعف هذا العدد أكثر من (١٦) مرة خلال خطط التنمية الأربع ، حيث تضم مؤسسات التعليم العالي حاليا أكثر من (١١٤٠٠٠) طالب وطالبة . كما ارتفع عدد الطالبات في هذه المؤسسات من (٤٠٠) طالبة الى أكثر من (٤٨٠٠٠) طالبة في الفترة نفسها .

ومن المؤشرات الهامة التي تحققت خلال خطة التنمية الرابعة الزيادة المطردة في معدلات النمو السنوي للمتغيرات التعليمية في جميع مراحل التعليم العام للبنين والبنات . والجدول رقم (١/١٢) يوضح متوسط معدل النمو السنوي خلال الفترة من ١٤٠٤/١٤٠٥ — ١٤٠٧/١٤٠٨ هـ :

شكل رقم (١٢-١)

النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية



الجدول رقم (١/١٢)
متوسط معدل النمو السنوي
خلال الفترة ١٤٠٥/١٤٠٤ — ١٤٠٨/١٤٠٧ هـ
للتعليم العام

المؤشرات	ابتدائي		متوسط		ثانوي	
	بنون (%)	بنات (%)	بنون (%)	بنات (%)	بنون (%)	بنات (%)
المتحقون	٥٧	٨٧	٧٠	١٠٨	٩٧	١١٨
المستجدون	٦٢	٧٠	٦٩	١٠٠	١٣٠	١٠٨
الخريجون	٦٣	٨١	٦٣	١٢٤	١٠	١٢٤
الفصول	٤٢	٧٥	٦٢	٨٥	١٠٠	١٠٨
المعلمون السعوديون	٧٢	١٥٥	١٧٣	١٨٣	٢٣٦	٣٢٢
جميع المعلمين	٣٧	١١٩	٦٣	١٠٠	٨١	١٢٢

أما بالنسبة لقطاع التعليم العالي فقد ارتفع معدل النمو السنوي خلال خطة التنمية الرابعة بصورة ملحوظة لكل المتغيرات التعليمية * .

* تشمل البيانات الطلاب والطالبات .

والجدول رقم (٢/١٢) يوضح متوسط معدل النمو السنوي خلال الفترة من ١٤٠٥/١٤٠٤ الى ١٤٠٨/٤٠٧ هـ :

جدول رقم (٢/١٢)
متوسط معدل النمو السنوي
خلال الفترة من ١٤٠٥/١٤٠٤ — ١٤٠٨/١٤٠٧ هـ
للتعليم العالي

المؤشرات	مرحلة البكالوريوس	دراسات عليا
	(%)	(%)
اجمالي الطلاب	٧ر٤	٨ر٧
المستجدون	٤ر٥	١٧ر١
الخريجون	٣٠ر٠	٧ر٠
أعضاء هيئة التدريس السعوديون	٥ر٥	—
أعضاء هيئة التدريس غير السعوديين	(٤ر٣)	—
الجهات الاداري والفني	١ر٥	—

وقد صاحب هذا النمو السريع في عدد الطلاب توسع مماثل في التجهيزات الأساسية لوزارة المعارف ووزارة التعليم العالي والرئاسة العامة لتعليم البنات وكليات البنات ، فقد ازداد عدد المدارس الابتدائية (بنين وبنات) خلال العقدين الماضيين من (١٨٢٤) مدرسة الى (٨٤٢٦) مدرسة ، والمتوسطة من (١٢٦) مدرسة الى (٢٧٧٢) مدرسة ، والثانوية من (٢٣) مدرسة الى (١١٧١) مدرسة . وقد تم تحقيق هذا النمو بزيادة النفقات التعليمية للقطاع العام من (٦٠٠) مليون ريال عام ١٣٨٩/١٣٩٠ هـ الى حوالي (٢٢) بليون ريال عام ١٤٠٩/١٤١٠ هـ ، أي حوالي (٣٧) ضعفا خلال خطط التنمية الأربع المنصرمة .

وتوفر الدولة التعليم المجاني للطلاب في كافة المراحل علاوة على تقديم الاعانات اللازمة للطلاب الذين يتلقون تعليمهم في مدارس بعيدة عن مناطق سكنهم . أما طلاب الجامعات فانهم يتلقون بجانب اعاناتهم المالية ، السكن المجاني والوجبات الغذائية والكتب والمواصلات بأسعار مدعومة . كما يتم توفير وسائل النقل المجانية لجميع الطالبات المتحقات بالمدارس والكليات .

- واضافة الى النمو السريع الذي شهدته كل مرحلة من مراحل التعليم في السنوات العشرين الماضية ، فان خطة التنمية الرابعة قد شهدت أيضا سلسلة من التغييرات المتعلقة بالتقويم المستمر لخدمات التعليم مثل :
- السعي الحثيث لتطوير التعليم ليتواءم مع التطور السريع للمجتمع في النواحي الاجتماعية والاقتصادية وللمواءمة مع التغييرات التقنية المتوقعة مستقبلا .
 - مراجعة وتطوير المناهج وطرق الاعداد والتدريب .
 - التوسع في برامج رياض الأطفال .
 - التوسع في برامج الدراسات العليا لنيل درجة الماجستير والدكتوراة بما يسهم في تحقيق طموحات وتطلعات المجتمع .
 - الاستفادة من معطيات التقنية الحديثة في مجال التقويم والتوجيه التربوي والارشاد النفسي .
 - تحديد الحد الأدنى من متطلبات التعليم بالنسبة لمعلمي المرحلة الابتدائية .

القضايا الأساسية :

تميزت مسيرة التنمية في المملكة العربية السعودية بالنمو الكمي الكبير للمتغيرات التعليمية والتحسين النوعي التدريجي لهذه المتغيرات ويظهر ذلك من مدخلات النظام التعليمي ومخرجاته . ولعله من الطبيعي أن تنتج بعض الظواهر السلبية التي يتطلب ابرازها كقضايا أساسية والعمل على معالجتها من خلال برامج ومشاريع خطة التنمية الخامسة ووضع الحلول المناسبة لها :

التعليم العام :

الفاقد التعليمي :

برزت من خلال تحليل بيانات النمو الكمي للمتغيرات التعليمية لسنوات خطة التنمية الرابعة الظواهر الهامة الآتية :

- الاستمرار في ارتفاع نسب الرسوب .
- الاستمرار في ارتفاع نسب التسرب .
- انخفاض نسبة الفعالية الداخلية الكمية .

كما تشير التقديرات الى ارتفاع متوسط عدد السنوات التعليمية المستثمرة لكل خريج من خريجي التعليم العام ، حيث بلغ المتوسط (١٨) سنة دراسية للبنين و (١٥) سنة دراسية للبنات بدلا من (١٢) سنة حسب النظام . وهذا يعني أن هناك مقاعد اضافية قد استخدمت نتيجة للرسوب والتسرب .

وقد استخدمت هذه المقاعد ست سنوات اضافية للبنين و ثلاث سنوات اضافية للبنات . وقد عكفت وزارة المعارف والرئاسة العامة لتعليم البنات على دراسة هذه الظاهرة دراسة متعمقة لايجاد الحلول المناسبة لعلاجها وذلك بالتنسيق مع مراكز البحوث التربوية بكليات التربية ومركز التطوير التربوي . واسهاما في علاج هذه الظاهرة فقد اعتمدت خطة التنمية الخامسة (الخطط التشغيلية لوزارة المعارف والرئاسة العامة لتعليم البنات) بعض السياسات والبرامج والأهداف المحددة التي تسهم في معالجة هذه الظواهر ومن أبرزها الآتي :

- العمل على اعداد المعلمين اعدادا تربويا وتبنيهم ليؤدوا دورهم التربوي كاملا ، واجتذاب الجامعيين منهم وتأهيلهم للتدريس في المراحل الأولى من التعليم .
- اعادة النظر في قواعد ولوائح الاختبارات ونظام الترفيع الى السنة التالية ، خاصة في الصفوف الأولى .
- دعم برامج التوجيه والارشاد التربوي .

توفير القيادات التعليمية ورفع كفاءتها :

تواجه القيادات التعليمية تحديات كبيرة تتمثل في ضرورة تحسين كفاءة التعليم كما ونوعا ومعالجة كافة المشاكل والقضايا الأساسية في التعليم . الأمر الذي يتطلب اتباع السبل الكفيلة بتوفير القيادات الواعية المتمكنة رفيعة المستوى عن طريق الابتعاث والتدريب في كافة المجالات التربوية .

النمو الكبير في أعداد الخريجات من المرحلة الثانوية :

تضاعف عدد الخريجات من المرحلة الثانوية العامة خلال السنوات الماضية (١٣٩٥ - ١٤٠٨هـ) أكثر من عشر مرات . وبذلك فاقت أعدادهن أعداد الطلاب . حيث ازداد عددهن من (١٦٧٤ر١) خريجة عام ١٣٩٥هـ الى (١٨٢١١) خريجة عام ١٤٠٨هـ . وتدل تقديرات خطة التنمية الخامسة الى أن عددهن سيصل الى (٤٣٢٦٩) عام ١٤١٥هـ . الا أنه لم تصاحب هذه الزيادة الكبيرة زيادة مماثلة في فرص التعليم العالي للبنات مما يستوجب احداث برامج تعليمية وتدريبية جديدة بعد المرحلة الثانوية تناسب طبيعة الفتاة السعودية وتماشى مع تعاليم الدين الاسلامي الحنيف .

اعادة النظر في طرق التدريس والمناهج :

على الرغم من التغييرات المستمرة التي يجريها مركز التطوير التربوي على مناهج التعليم العام الا أنه لا بد من تكثيف الجهود واستخدام الطرق الحديثة في التعليم بحيث يكون الأساس فيه الفهم والاستنباط مع انتاج الطرق التي تعتمد على حل المشكلات .

مركزية ادارة التعليم :

يتطلب اتساع مساحة المملكة العربية السعودية وانتشار المدارس في كل أنحائها تطبيق نظام اداري يتناسب مع هذا الوضع لادارة نظمها التعليمية يميل الى الأخذ باللامركزية كلما كان ذلك ممكنا وتقليص المركزية التي قد تعوق سرعة اتخاذ القرارات في الوقت المناسب مما قد يخل بالنظام الاداري حتى تصبح المدرسة والمناطق التعليمية في وضع اداري جيد .

المبنى المدرسي والتباين في توزيع الخدمات التعليمية :

تشير البيانات الاحصائية الى أن (٥٠٪) تقريبا من مدارس التعليم العام هي مبان مستأجرة ، فقد بلغت المدارس الابتدائية للبنين (٤٧٧٧) مدرسة منها (٢٥٦٤) مدرسة مستأجرة أي ما يزيد عن النصف ، والمدارس الابتدائية للبنات البالغ عددها (٣٢٧٥) مدرسة منها (٢٤٣١) مدرسة مستأجرة . والمدارس في المرحلة المتوسطة للبنين والبنات البالغ عددها (١٢٨٤) مدرسة منها (٤٣٦) مدرسة مستأجرة . وهذه المباني المستأجرة عبارة عن مبان لم تبني أصلا للاستخدام المدرسي وبالتالي فهي غير صالحة للعملية التربوية . من هنا تتضح أهمية هذه الظاهرة وأبعادها والتي لا بد من علاجها خلال خطة التنمية الخامسة عن طريق إيجاد وسائل متعددة لتمويل وتنفيذ برنامج وطني يعمل على انشاء هذه المدارس وفق جدول زمني محدد . ويمكن أن يتم ذلك عن طريق بحث امكانية اشراك القطاع الخاص في هذا الشأن .

وتظهر الاحصاءات التعليمية حسب التوزيع الجغرافي ان هناك تباينا واضحا في توزيع الخدمات التعليمية بين مناطق المملكة المختلفة ، ولمعالجة ذلك أكدت خطة التنمية الخامسة على ضرورة تبني برنامج لتخطيط مواقع المدارس (الخريطة المدرسية) . وهذا اسلوب يجمع بين أساليب التخطيط المركزي واللامركزي وهو يحدد توزيع حجم ومساحة المدارس ونوع التعليم والمرافق المتصلة به . لتحقيق التوزيع العادل والفعال للمدارس .

التعليم لما قبل المرحلة الابتدائية (رياض الأطفال) :

تمثل المدرسة على اختلاف مستوياتها واتجاهاتها محور الارتكاز بالنسبة للعملية التربوية للطلاب في الوقت الحاضر ، فهي التي تزودهم بالخبرات والتجارب التي تمكنهم من النمو والتكيف مع الحياة . وقد أثبتت كثير من الدراسات التربوية وجود علاقة بين مستوى تحصيل الطلاب في بداية المرحلة الابتدائية والتحاقهم برياض الأطفال ، وترسيخا لذلك أكدت خطة التنمية الخامسة على ضرورة التوسع في برامج التعليم ما قبل المرحلة الابتدائية .

قضايا التعليم العالي :

برامج تعليم الفتاة الجامعية :

تشير الاحصاءات التعليمية الى النمو الكبير في أعداد خريجات المرحلة الثانوية العامة في الماضي وتوقع استمرار الوضع في المستقبل مما يستوجب وقفة متأنية خاصة اذا علمنا أن برامج التعليم الجامعي للفتاة لا زالت في مراحلها الأولية رغم التوسع المشهود الذي حققته وكالة الرئاسة العامة لكليات البنات والجامعات ، الا أنه توسع يفتقد مراعاة التخطيط الشامل لتنمية الموارد البشرية السعودية .

نقص الكفاءة الداخلية والخارجية :

أثبتت الدراسات تدني مستوى الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم العالي ويتمثل ذلك كليا في سمات مخرجات التعليم مثل زيادة عدد السنوات التي يقضيها الطالب قبل أن يتخرج وانخفاض نسبة المتخرجين الى الملتحقين ، ونوعيا في عدم التناسب بين نوعية بعض مخرجات النظام واحتياجات سوق العمل .

التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي :

يعد التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي من أهم القضايا التي تواجه نظام التعليم العالي خلال خطة التنمية الخامسة ، ذلك ان مؤسسات التعليم العالي تتمتع باستقلال تام الا انها تفتقد الى التنسيق الشامل فيما بينها ، كما تحتاج الى قدر أكبر من التنسيق داخلها ، وقد أدى كل هذا الى هدر كبير في الطاقات البشرية والمادية .

الخطة الشاملة لتطوير التعليم العالي :

لتحقيق التوازن في تطوير التعليم العالي على المدى البعيد لابد من اعداد هيكل شامل للتعليم العالي باعداد خطة شاملة تجنبا للهدر والازدواجية واستغلالا أمثل للموارد المتاحة وتحسينا لنوعية التعليم .

الارتباط بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص :

تتفرع من هذه القضية عدة قضايا :

— الربط بين برامج التعليم العالي ومتطلبات التنمية واحتياجات القطاع الخاص ليخدم القضايا التالية :

- * تشغيل مخرجات هذا النظام .
- * تدريب طلاب مؤسسات التعليم العالي عمليا سواء في العطلات الصيفية أو في فترة التدريب المطلوبة لإكمال متطلبات التخرج كجزء من المنهج .

* قيام مؤسسات التعليم الجامعي بتقديم خدمات البحوث التنموية في مجالات الصناعة ، والزراعة ، والتجارة ، والخدمات ، وفي كل القطاعات الاقتصادية والانتاجية وكذلك تقديم الاستشارات المنظمة لخدمة هذه الأغراض .

— التقويم المستمر لأداء خريجي مؤسسات التعليم العالي من قبل القطاع الخاص من أجل إعادة النظر في برامج وطرق اعدادهم علميا .

وستعالج هذه القضية ضمن سياسات التعليم العالي . . خاصة تلك التي تنادي باحداث وحدة للتنسيق بين الجامعات والقطاعين الحكومي والخاص والتي من مهامها :

- * معرفة متطلبات القطاعين الحكومي والخاص من القوى العاملة والعمل على تلبية هذه المتطلبات .
- * تتبع الخريجين في مواقع العمل لتقويم مستواهم والوقوف على مدى الحاجة الى تطوير المناهج والمقررات الدراسية .
- * تنظيم تقديم الاستشارات الفنية التي تقدمها الجامعة للمؤسسات والشركات والوزارات في المجالات المختلفة .

الكفاءة التشغيلية :

على الرغم من تأكيد خطة التنمية الرابعة على ضرورة زيادة معدل طالب : استاذ بغية تحسين الكفاءة التشغيلية الا أن هناك تفاوتاً واضحاً بين مؤسسات التعليم بالنسبة لهذا المعدل . كما تتفاوت مستويات النوعية ومتوسط تكلفة الطالب التي تتراوح ما بين (٣٠) و (٩٤) ألف ريال .

الدراسات العليا والبحث العلمي :

أوضحت التحاليل والدراسات التي اعدت في فترة خطة التنمية الرابعة عدم توازن التوسع في برامج الدراسات العليا بين الجامعات . فهناك جهات توسعت توسعاً افقياً لا يتناسب مع امكاناتها وهناك جهات أحجمت عن التوسع بالرغم من امكاناتها الجيدة ، مما يتطلب وضع معايير علمية دقيقة وتقويم مستمر لهذه البرامج في كل جهة على حدة اذ يستلزم الأمر تطبيق نظام التقويم العلمي العالمي لهذه البرامج بواسطة مؤسسات علمية عالمية معترف بها ، اضافة الى أهمية التركيز على البرامج التي تحتاج اليها خطط التنمية . أما بالنسبة لبرامج البحث العلمي فان الانفاق عليها لا يمثل الا نسبة ضئيلة جداً من اجمالي الانفاق على التعليم العالي خلال خطة التنمية الرابعة مما يعوق تطوير برامج الدراسات العليا .

أعضاء هيئة التدريس :

هناك تفاوت بين مؤسسات التعليم العالي في اسس تعيين وترقية أعضاء هيئة التدريس مما يتطلب وضع معايير دقيقة لتقوم أداء ونوعية أعضاء هيئة التدريس .

الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي :

يدور الجدل حول امكانية استيعاب جميع خريجي المرحلة الثانوية في الجامعات وأن يكون التعليم الجامعي ميسرا لكل راغب على غرار التعليم العام ، بيد أن هذا لا يتفق وأهداف التنمية الرامية الى اعداد الكوادر اللازمة للمساهمة في تنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية . ولا بد من ربط الطاقة الاستيعابية للجامعات والطلب الاجتماعي للتعليم الجامعي بالاحتياجات التنموية التي لا يتحمل مسؤولياتها الجامعيون فحسب بل يعتبر القطاع التقني مهما لمرحلة ما بعد التجهيزات الأساسية . ولتحقيق معادلة تركيبة القوى العاملة التي تفترض أن يكون مقابل كل خريج جامعي أربعة أو خمسة من التقنيين لمجتمع يبني الآن قاعدته الصناعية التقنية ، فضلا عن السلبات الناجمة من فتح المجال للتعليم الجامعي لكل من نجح في الثانوية العامة مثل :

- هبوط مستوى التعليم الجامعي .
- زيادة نسبة الهدر التعليمي لقبول أعداد من الطلاب ليس لديهم القدرة العلمية على مواصلة التعليم الجامعي .
- عدم تلبية متطلبات التنمية من القوى العاملة التقنية .

٣/١/١٢ دور الحكومة والقطاع الخاص :

كانت الدولة ولا تزال الجهة الرئيسية التي توفر الخدمات التعليمية للمواطنين بالرغم من التوسع المطرد للقطاع الخاص في توفير الخدمات التعليمية . ومن المتوقع أن تزداد مساهمة القطاع الخاص خلال خطة التنمية الخامسة في تقديم الخدمات التعليمية لتشمل مجالات جديدة من المساهمة تتمثل فيما يلي :

- تشييد المدارس الجديدة وفقا لاتفاقيات طويلة المدى .
- تولي مهمة النقل المدرسي .
- توفير خدمات الصيانة لسيارات الجهات الحكومية المسؤولة عن تقديم الخدمات التعليمية .
- انشاء أكاديمية تقنية متخصصة .

ومن المحتمل أن تؤدي مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات التعليمية الى تحسين نوعية التعليم والخدمات التعليمية وزيادة كفاءة ونتاجية نظام التعليم بصفة عامة .

٤/١/١٢ السياسات والبرامج الرئيسية :

تضمنت خطة التنمية الخامسة (٣٤) سياسة من أجل تحقيق الأهداف العامة لنظام التعليم العام ونحو (٢١) سياسة للتعليم العالي . وقد تم تحديد هذه السياسات في ضوء القضايا التي برزت عند تحليل بيانات الوضع الراهن ومن بينها الآتي :

(أ) سياسات التعليم العام :

— تخفيض نسبة الرسوب والتسرب :

- ★ مراجعة وتقويم النظام الحالي للاختبارات .
- ★ تنفيذ طرق التعليم الفردي اللازمة لمراقبة مدى تقدم الطلاب العلمي مع التركيز على التقدير التشخيصي للمدرس وتوفير الارشاد التربوي الكافي بدلا من اعادة الصف .
- ★ تنفيذ البرامج التي تجعل آباء الطلاب الحاصلين على تقديرات منخفضة أكثر احساسا بأهمية متابعة المستوى العلمي لأبنائهم ، وتزويدهم بالمعرفة والمهارات التي تمكنهم من التعاون مع المدرسة لحل المشاكل العلمية والنفسية والفردية التي تواجه أبنائهم .
- ★ زيادة فرص التدريب البديلة للطلاب المتسربين من خلال اقامة صلات وثيقة بين نظامي التعليم والتدريب .

— تحسين نوعية التعليم :

- ★ تنفيذ أساليب ومنهجيات تقويم فعالة لمراقبة نوعية التعليم وأداء الطلاب في مجالات محددة تتعلق باحتياجات التنمية في المملكة .
- ★ ادخال تحسينات في المناهج وطرق التدريس لتشجيع الابتكار وتطوير مهارات حل المشكلات .
- ★ ادخال مبادئ الصيانة كمواد أساسية في مناهج المرحلتين المتوسطة والثانوية .
- ★ ادخال مواد عسكرية أساسية في مناهج المرحلة الثانوية للبنين .
- ★ ادخال علوم الحاسب الآلي كجزء مكمل في منهج المرحلة المتوسطة وبرنامج تثقيفي في المرحلة الابتدائية .
- ★ التركيز على تحسين أداء المدرسين والتزامهم المهني عن طريق التدريب المستمر .
- ★ وضع حد أدنى لما يجب أن يتوفر في المبنى المدرسي في جميع أنحاء المملكة وكذلك نوعية الخدمات التعليمية المقدمة للتلاميذ .

- ★ اعداد دراسة حول امكانية تطبيق اللامركزية في تقديم الخدمات التعليمية .
- ★ تعزيز الجهود الرامية الى تقليل التباين الاقليمي في توزيع كمية ونوعية المرافق التعليمية .
- ★ تخفيض تكلفة تقديم الخدمات التعليمية من خلال وضع بعض المقاييس مثل : زيادة معدلات (تلميذ / مدرس) ، تخفيض معدلات الموظفين الاداريين للمدرسين ، تقليص عدد المدارس ذوات الأحجام الصغيرة جدا ، وتوفير وسائل الانتقال للتلاميذ القاطنين في المناطق ذوات الكثافة السكانية المنخفضة .
- ★ تشجيع القطاع الخاص للقيام بدور أكبر في مجال تقديم الخدمات التعليمية .

ب) سياسات التعليم العالي :

- سيتم في منتصف خطة التنمية الخامسة استكمال اطار شامل للسياسات الخاصة بايجاد تنمية متسقة لنظام التعليم العالي عن طريق اعداد الخطة الشاملة لتطوير التعليم العالي ، وسوف يكون هذا الاطار جزءا هاما في تقويم ومراجعة ومتابعة النصف الأول من خطة التنمية الخامسة .
- التوسع في التعليم الفني فوق الثانوي .
- تحسين النوعية والكفاءة الداخلية والخارجية للجامعات :
- ★ اعادة النظر في سياسة القبول عن طريق وضع معايير محددة تتفق عليها الجامعات .
- ★ ربط المكافآت والاعانات بأداء الطالب ومستوى تقدمه . وينبغي في هذا الصدد زيادة متوسط عدد الساعات المعتمدة في كل فصل دراسي ، وربطه باستحقاق الطالب للمكافأة الشهرية حتى تكون المكافأة حافزا للطلاب للتخرج في المدة المحددة .
- ★ تعزيز الصلات بين مؤسسات التعليم العالي وأصحاب العمل لتحقيق تنسيق أفضل بين الجامعات وأصحاب العمل لما لذلك من أثر على توجهات الطلاب وتطلعاتهم .
- تشجيع الجامعات للبحث عن مصادر التمويل الخاصة وذلك عن طريق القيام بنشاطات الأبحاث التنموية في مجال العلوم التطبيقية والتقنية . مما يتيح الفرص للمهنيين السعوديين البارزين لتطوير مهاراتهم وتحقيق مستويات مهنية عالمية ، علاوة على تعزيز الروابط بين الجامعات والقطاع الخاص والدولة .

البرامج الرئيسية :

تتكون برامج الانفاق لقطاع التعليم من (٧) برامج وتتألف من النشاطات الضرورية المتعلقة بتشغيل مؤسسات التعليم وهذه البرامج هي :

العملية التعليمية وتطويرها :

يهدف هذا البرنامج الى توفير الخدمات التعليمية لمختلف مراحل التعليم بأنواعه المختلفة ، ويشمل محاور العملية التعليمية وتطويرها .

الادارة والتشغيل :

يهدف هذا البرنامج الى تقديم خدمات ادارية واستخدام وسائل التقنية الحديثة من أجل تقديم هذه الخدمات بأقل تكلفة وأحسن أداء .

تنمية القوى العاملة :

يهدف هذا البرنامج الى الاستفادة القصوى من القوى العاملة وتنميتها وسعودة الوظائف الادارية والفنية عن طريق التدريب والندوات .

الخدمات والنشاطات الطلابية :

يهدف هذا البرنامج الى توفير كافة الخدمات والنشاطات الطلابية وأوجه النشاط اللاصفي وتقديم خدمات ثقافية .

خدمة المجتمع :

يشمل هذا البرنامج كافة نشاطات مؤسسات التعليم العالي المتصلة بخدمة المجتمع .

الصيانة والتشغيل :

يغطي هذا البرنامج صيانة ونظافة وتشغيل مؤسسات التعليم . وتشمل تكاليف هذا البرنامج العاملين والمواد اللازمة لعملية الصيانة والنظافة والتشغيل لجميع المباني .

الانشاءات :

يهدف هذا البرنامج الى بناء وتجهيز وتوسيع المباني والمعامل والمختبرات لمواجهة الزيادة المستمرة في أعداد الطلاب والطالبات .

٥/١/١٢ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية الخامسة :

توضح الجداول الآتية (وأرقامها ٣/١٢ ، ٤/١٢ ، ٥/١٢ ، ٦/١٢) الأعداد المتوقعة للطلبة والطالبات المستجدين والخريجين في التعليم العام والعالي موزعين حسب المراحل الدراسية ومجالات الدراسة والجامعات خلال الفترة من ١٤٠٩/١٤١٠هـ الى ١٤١٥/١٤١٤هـ .

جدول رقم (٣/١٢)
الأهداف المتوقعة للطلبة والطالبات في التعليم العام
خلال خطة التنمية الخامسة *

١٤١٥/١٤١٤ هـ	١٤١٠/١٤٠٩ هـ	الطلاب بحسب المرحلة
		<u>المستجدون :</u>
٢١٥٩٥٧	١٥٣٨٣٠	الابتدائية
١١٧٨١٣	٧٩٠٧٩	المتوسطة
٥٥٤٤٨	٤٣٠٣٨	الثانوية
		<u>المستجدات :</u>
١٦٩٠٧٩	١٣٠٧٤٥	الابتدائية
٩٨٨٣٤	٦٢٤٢٤	المتوسطة
٥١٨٦٨	٣٦٨٣٦	الثانوية
		<u>الخريجون :</u>
١٥١٢١٧	٩٦٢٩٧	الابتدائية
٧٥٥٢٩	٣٥٩٩٦	المتوسطة
٣٨٠١٥	٢٩٠٩٠	الثانوية
		<u>الخريجات :</u>
١١٧٦٩٤	٧٥٨٥٢	الابتدائية
٦٧٣٤٧	٤٣١٤٥	المتوسطة
٤٤٠٥٥	٢٥٩٠٩	الثانوية

* يشمل السعوديين على مستوى المملكة .

الجدول رقم (٤/١٢)

الأهداف المتوقعة للطلبة والطالبات المستجدين السعوديين
المنتظمين بمرحلة البكالوريوس حسب المجال الدراسي

١٤١٥/١٤١٤ هـ			١٤١٠/١٤٠٩ هـ			مجال الدراسة
المجموع	طالبة	طالب	المجموع	طالبة	طالب	
٦٧٤٠	٤٤١٢	٢٣٢٨	٥٢٠٥	٣١٩٠	٢٠١٥	الآداب واللغة العربية
٧٣١٧	٥٢٠٦	٢١١١	٥١٤٤	٣١٦٠	١٩٨٤	التربية
٣٢١٢	١٢٥٥	١٩٥٧	٢٩١٠	١٠٩٠	١٨٢٠	العلوم الاجتماعية والاقتصادية
٥٦١٢	٢٥٨١	٣٠٣١	٤١٠٠	١٧٥٠	٢٣٥٠	العلوم الطبيعية
٢٥١٤	—	٢٥١٤	٢٠٦٠	—	٢٠٦٠	الهندسة والعلوم الهندسية
١٥٩٦	٧٠٨	٨٨٨	١٢٣٠	٥٥٠	٦٨٠	الطب والعلوم الطبية
٦٣٦	٣١٨	٣١٨	٥٠٠	٢٥٠	٢٥٠	العلوم الطبية المساعدة
٨٠٨	٢٧٨	٥٣٠	٥٩٠	٢٠٠	٣٩٠	الزراعة والعلوم الزراعية
١٢٨	—	١٢٨	٨٤	—	٨٤	الطب البيطري والثروة الحيوانية
٥٥١	٧٠	٤٨١	٤٦٨	٥٠	٤١٨	علوم الحاسب الآلي والمعلومات
٣٣٤٧	٨٥٥	٢٤٩٢	٢٤٣٨	٥٧٠	١٨٦٨	الدراسات الإسلامية
٣٢٤٦١	١٥٦٨٣	١٦٧٧٨	٢٤٧٢٩	١٠٨١٠	١٣٩١٩	الاجمالي

الجدول رقم (٥/١٢)

الأهداف المتوقعة للطلبة والطالبات الخريجين السعوديين
المنتظمين بمرحلة البكالوريوس حسب المجال الدراسي

١٤١٥/١٤١٤ هـ			١٤١٠/١٤٠٩ هـ			مجال الدراسة
المجموع	طالبة	طالب	المجموع	طالبة	طالب	
٤٣٢٧	٢٨١٠	١٥١٧	٣٤٠٢	٢١٦٧	١٢٣٥	الآداب واللغة العربية
٥٠٣٧	٣٣٨٩	١٦٤٨	٣٦١٦	٢٣٩٢	١٢٢٤	التربية
٢٢٧٧	٩٢٧	١٣٥٠	١٦١٣	٥٢١	١٠٩٢	العلوم الاجتماعية والاقتصادية
٣٠٤٤	١٦٣٣	١٤١١	١٤٣٤	١٠٠٠	٤٣٤	العلوم الطبيعية
١٤٣٤	—	١٤٣٤	٤٥٩	—	٤٥٩	الهندسة والعلوم الهندسية
٧٦١	٣٣٨	٤٢٣	٣٢٦	١٥٣	١٧٣	الطب والعلوم الطبية
٣٢٦	١٥٩	١٦٧	٤٩	١٧	٣٢	العلوم الطبية المساعدة
٤٩٢	١٧٣	٣١٩	٣٧١	١٠٦	٢٦٥	الزراعة والعلوم الزراعية
٥٤	—	٥٤	١٢	—	١٢	الطب البيطري والثروة الحيوانية
٣٢٥	٤٠	٢٨٥	١٣٤	—	١٣٤	علوم الحاسب الآلي والمعلومات
٢٠٦٣	٥٣٥	١٥٢٨	١٤٠٣	٢٢٥	١١٧٨	الدراسات الإسلامية
٢٠١٤٠	١٠٠٠٤	١٠١٣٦	١٢٨١٩	٦٥٨١	٦٢٣٨	الإجمالي

جدول رقم (٦/١٢)
الأهداف المتوقعة للطلبة والطالبات المستجدين والخريجين
لمرحلة البكالوريوس حسب الجامعة *

١٤١٤/١٤١٥ هـ			١٤٠٩/١٤١٠ هـ			اليان
المجموع	طالبة	طالب	المجموع	طالبة	طالب	
<u>المستجدون :</u>						
٨٨٣٨	٣٠٧٧	٥٧٦١	٧٦٧٧	٢٦٤٤	٥٠٣٣	جامعة الملك سعود
٧٥٥٧	٢٧٦٨	٤٧٨٩	٦٧٥٥	٢٥٦٦	٤١٨٩	جامعة الملك عبدالعزيز
١٦٥٣	٦٩٤	٩٥٩	١١٣٥	٤٦٧	٦٦٨	جامعة الملك فيصل
١٦٢٨	—	١٦٢٨	١٤٨٧	—	١٤٨٧	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
١٠٠٠	—	١٠٠٠	٧٥٠	—	٧٥٠	الجامعة الاسلامية
٤٢٧٩	٧٩٢	٣٤٨٧	٣١٠٢	٤٩٥	٢٦٠٧	جامعة الامام محمد بن سعود
٣٥٢٦	١٦١٧	١٩٠٩	٢٤٢٠	١١٠٠	١٣٢٠	جامعة أم القرى
٨٤٦٣	٨٤٦٣	—	٤٢٦٠	٤٢٦٠	—	كليات البنات
٣٦٩٤٤	١٧٤١١	١٩٥٣٣	٢٧٥٨٦	١١٥٣٢	١٦٠٥٤	المجموع
<u>الخريجون :</u>						
٥٦٨٣	٢١٠٣	٣٥٨٠	٣٦٠٧	١٢٩٣	٢٣١٤	جامعة الملك سعود
٤٩٩٢	٢٠٩٩	٢٨٩٣	٢٩٠٢	١٤١٩	١٤٨٣	جامعة الملك عبدالعزيز
٩١٩	٤١٩	٥٠٠	٦١٢	٣٣٠	٢٨٢	جامعة الملك فيصل
١٠١٥	—	١٠١٥	٥٠١	—	٥٠١	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
٩٧٠	—	٩٧٠	٥٠٠	—	٥٠٠	الجامعة الاسلامية
٢٥١٩	٤٦٢	٢٠٥٧	١٧٦١	٨٣	١٦٧٨	جامعة الامام محمد بن سعود
٢٠٣٠	١٠٠٧	١٠٢٣	١٣٨٧	٨٢٠	٥٦٧	جامعة أم القرى
٥٠١١	٥٠١١	—	٣٠٢٣	٣٠٢٣	—	كليات البنات
٢٣١٣٩	١١١٠١	١٢٠٣٨	١٤٢٩٣	٦٩٦٨	٧٣٢٥	المجموع

* يشمل السعوديين وغير السعوديين .

٦/١/١٢ الاعتمادات المالية :

يوضح الجدول (٧/١٢) الاعتمادات المالية المخصصة لقطاعات التعليم العام والعالي خلال خطة التنمية الخامسة :

الجدول رقم (٧/١٢)
الاعتمادات المالية لقطاع التعليم
خلال خطة التنمية الخامسة
(بملايين الريالات)

الاجمالي	المشاريع	الرواتب واللوازم والخدمات		الجهة
		التشغيل والصيانة		
اجمالي المتطلبات المالية لقطاعات التعليم العام والعالي				
١٣٠٥٦٨	١٦٨٣١	١٥٣٣	١١٢٢٠٤	

٢/١٢ التعليم الفني والتدريب المهني :

١/٢/١٢ دور قطاع التعليم الفني والتدريب المهني وأهداف التنمية :

يتمثل الدور الرئيسي للتدريب في رفع كفاءة وتحسين أداء القوى العاملة الفنية الوطنية واكسابها الخبرة العملية والمعرفة المطلوبة لمجموعة من الوظائف والمهام المحددة التي تحتاجها خطط التنمية في المملكة ، مما أعطى قطاع التدريب أهمية كبيرة باعتباره عنصرا أساسيا لاستراتيجية تنمية الموارد البشرية في المملكة .

ويساهم عدد من الجهات الحكومية والمؤسسات الأهلية المتخصصة في توفير التعليم الفني والتدريب المهني للقوى العاملة بالمملكة .

فبالنسبة للمؤسسات الحكومية يأتي معهد الادارة العامة والمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني على رأس هذه المؤسسات . اذ يقوم معهد الادارة العامة بشكل رئيسي بالتدريب الاعدادي والتدريب قصير الأجل اثناء الخدمة لموظفي الدولة الى جانب خدمات الأبحاث والاستشارات التي تستهدف تحسين الأساليب الادارية في الجهات الحكومية ، فيما تقوم المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني بالاعداد المهني العام من خلال برامجها للتعليم

الفني والتدريب المهني التي تستغرق مدة ثلاث سنوات للمرحلة الثانوية وستين للمرحلة ما بعد الثانوية الى جانب برامج تدريبية قصيرة الأجل ” تصل مدتها الى ١٨ شهرا ” في مراكز التدريب المهني المنتشرة في كافة أنحاء المملكة ، كما تقوم بالاعداد لشغل وظائف معينة مرتبطة باستخدام التقنية بالاضافة الى الدورات التحضيرية ورفع الكفاءة من خلال التدريب القصير الأجل قبل واثناء الخدمة في أو خارج موقع العمل ، ويقوم عدد كبير من الوزارات والجهات الحكومية بادارة معاهد تعليمية أو مراكز تدريبية لتلبية احتياجاتها من التدريب المتخصص . اضافة الى توفر دورات تدريبية متخصصة أو حلقات دراسية للمهنيين عن طريق بعض الجامعات بناء على طلب القطاع الحكومي أو القطاع الخاص ، وتوضح الخارطة رقم (٢/١٢) توزيع وانتشار التعليم الفني والتدريب المهني في المملكة .

وتساهم بعض شركات القطاع الخاص بتقديم برامج تدريبية متخصصة لا سيما في المجالات المرتبطة بالأعمال التجارية والحاسب الآلي ، كما تتولى المؤسسات الكبيرة ادارة وتشغيل مراكز تدريبية لتدريب موظفيها .

الأهداف العامة لقطاع التدريب:

تتلخص الأهداف التنموية لقطاع التدريب خلال خطة التنمية الخامسة في الآتي :

- ١ - التوسع الرأسي والأفقي في مختلف مجالات التعليم الفني والتدريب مع التركيز على التدريب على رأس العمل في القطاعين الحكومي والخاص ، لمقابلة الاحتياجات من القوى العاملة الوطنية المؤهلة .
- ٢ - الاهتمام المكثف بنوعية مختلف برامج التعليم الفني والتدريب مع التركيز على التقنية الحديثة في جميع المستويات للوفاء باحتياجات الاقتصاد الوطني .
- ٣ - التنسيق والتعاون بين مؤسسات التعليم الفني والتدريب والأجهزة ذات العلاقة لتحقيق أهداف تنمية القوى العاملة .
- ٤ - تحسين الفعالية الداخلية والخارجية لنظام التدريب من خلال زيادة مخرجاته كما ونوعا ورفع كفاءته التشغيلية عن طريق تطوير أجهزته الادارية والفنية .

الإنجازات والقضايا الأساسية : ٢/٢/١٢

- شهد العقدان الماضيان توسعا سريعا في مرافق التجهيزات الأساسية لقطاع التدريب وزيادة كبيرة في أعداد الملتحقين على كافة المستويات الى جانب تحقيق تغييرات تنظيمية كبيرة .
- تم توفير التدريب من قبل الجهات الحكومية مجانا اضافة الى المميزات الأخرى كالمكافآت والبدلات والسكن والتغذية .
- ازداد عدد الطلاب في التعليم الفني والتدريب المهني للمراحل الثانوية وما بعد الثانوية وكذلك في برامج التدريب القصيرة الأجل قبل واثناء الخدمة أكثر من عشرة أضعاف (من حوالي ٦٠٠٠٠) الى (٧٠٠٠٠) متدرب) .

- تجاوزت أعداد المتحقيين في كافة المراحل الأهداف المحددة لها خلال خطة التنمية الرابعة . كما ازدادت نسبة الطلبة المستجدين في برامج التعليم الفني للمستوى الثانوي من (١٣٪) الى (١٨٪) ولمرحلة ما بعد الثانوي من (٣٪) الى (٨٪) . كما ازداد عدد المستجدين في برامج المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني ومعهد الادارة العامة الى ما يزيد عن (٢٠٠٠٠) متدرب بعد أن كان عددهم في بداية خطة التنمية الرابعة (١٥) ألف متدرب .
- بدأت مشاركة القطاع الخاص في التدريب ، الا أن نطاق برامجه التدريبية التي يقدمها لا تزال محدودة .
- بلغ مجموع الذين أتموا برامج التدريب ما يقرب من (١٥٠٠٠) متدرب .

القضايا الأساسية :

تميزت مسيرة التنمية في المملكة العربية السعودية بالنمو الكمي الكبير للمتغيرات التعليمية والتدريبية والتحسين النوعي التدريجي لهذه المتغيرات ويظهر ذلك من مدخلات النظام التعليمي والتدريبي ومخرجاته . ولعله من الطبيعي أن تنتج بعض الظواهر السلبية التي يتطلب ابرازها كقضايا أساسية والعمل على معالجتها من خلال برامج ومشاريع خطة التنمية الخامسة ووضع الحلول المناسبة لها :

١ — تدني مستوى الكفاءة الداخلية والخارجية :

أظهر تحليل الوضع الراهن لمؤسسات التعليم الفني والتدريب انخفاض مستوى الكفاءة الداخلية والخارجية الأمر الذي يتطلب الاهتمام ببرامج التوجيه والارشاد ، وتكثيف النشاطات المختلفة وزيادة فعالية برامج التدريب في الداخل والخارج للعاملين فنيا واداريا .

٢ — الكفاءة التشغيلية :

تعد نسبة طالب : استاذ ، ونسبة متدرب : مدرب منخفضة ومتفاوتة بين مؤسسات التعليم الفني والتدريب ، مما يستوجب زيادة هذه النسبة لرفع الكفاءة التشغيلية ، وقد حددت خطة التنمية الخامسة نسبة طالب : استاذ ب (١٠ : ١) أي عشرة طلاب لكل استاذ في التعليم الفني الصناعي و(١٥ : ١) في التعليم الفني النظري ، و(٦ : ١) في التدريب المهني . كما تعد الطاقة الاستيعابية للتعليم الفني والتدريب غير مستغلة الاستغلال الأمثل حيث أن مفهوم الطاقة الاستيعابية مرتبط بما يأتي :

- أ - الاستخدام الأمثل للحيز المكاني .
- ب - عضو هيئة التدريس أو التدريب ونصابه التدريسي .
- ج - تدفق الطلبة والمتدربين .
- د - الاستخدام الأمثل للفترة الزمنية المتاحة .
- هـ - التكاليف التشغيلية .

٣ - التنسيق :

يعد التنسيق بين مؤسسات التعليم الفني والتدريب ذا أهمية قصوى وذلك لتحديد دور ومهام كل مؤسسة تعليمية وتدريبية في تحقيق أهداف تنمية القوى العاملة ، إضافة الى أهمية ذلك التنسيق في وضع سياسات موحدة للقبول تحد من انتقال الطلاب والمتدربين من مؤسسة الى أخرى قبل انتهاء العام الدراسي ، مما يؤدي الى ارتفاع نسبة التسرب .

٤ - تحديد الاحتياجات التدريبية :

تعد المعلومات والاحصاءات الخاصة بتحديد احتياجات سوق العمل من التخصصات المختلفة من أهم الركائز التي على ضوئها تتم عملية تحديد الاحتياجات التدريبية من مخرجات التعليم الفني والتدريب . وغياب مثل هذه المعلومات يشكل عقبة أمام التخطيط لتنمية القوى العاملة الوطنية ، ومن ثم فقد ركزت خطة التنمية الخامسة على أهمية توفر هذه المعلومات والاحصاءات في شكل أهداف محددة ضمن خطط بعض الجهات التدريبية تضمن معالجتها ووضع الحلول المناسبة لها .

٥ - خطة التدريب العامة :

لم يتم اعداد خطة عامة للتدريب تشمل كافة أنواعه لتحقيق التوازن في تطوير واعداد القوى العاملة على المدى البعيد ، ودراسة متغيرات العرض والطلب ومستوياتهما الفعلية وتوزيع المهام بين كافة المؤسسات التي تعنى بالتعليم الفني والتدريب بما في ذلك اعداد السياسات والتنسيق والتنفيذ، وذلك على كافة المستويات الوطنية والاقليمية . وهذا بدوره يؤثر بدرجة كبيرة على مستوى اعداد القوى العاملة ، لما في ذلك من عدم وضوح الصورة المثلى لمتطلبات تنميتها وتحديد مستوياتها الفعلية ، وقد ركزت خطة التنمية الخامسة للمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني وخطة التنمية الخامسة لمعهد الادارة العامة على ذلك في صورة أهداف محددة تنفذ خلال الخطة

(١٤١٠/١٤١١هـ - ١٤١٤/١٤١٥هـ) .

٦ — توفير القيادات التعليمية ورفع كفاءتها :

تواجه القيادات التعليمية والتدريبية تحديات كبيرة تتمثل في ضرورة تحسين كفاءة التعليم الفني والتدريب كما ونوعا ، ومعالجة كافة المشكلات والقضايا الأساسية في التعليم الفني والتدريب . . الأمر الذي يتطلب اتباع السبل الكفيلة بتوفير القيادات الواعية المتمكنة رفيعة المستوى عن طريق الابتعاث والتدريب في كافة المجالات الفنية والتربوية .

٣/٢/١٢ دور الحكومة والقطاع الخاص :

لقد كانت الدولة وما تزال منذ بداية التخطيط في المملكة المنتج والمستفيد من خدمات التعليم الفني والتدريب المهني ، أما القطاع الخاص ، باستثناء بعض الشركات الكبيرة فلم يستفد من الخدمات التدريبية التي تقدمها الدولة اضافة الى أنه لم يساهم بتوظيف أية استثمارات هامة في تطوير نشاطاته التدريبية . وستقدم خطة التنمية الخامسة نظرة مستقبلية جديدة لهذا القطاع . ففي حين تستمر الدولة في تقديم الخدمات التدريبية الأساسية عن طريق :

— الاستمرار في تمويل التعليم الفني والتدريب .

— الاستمرار في انشاء المرافق التعليمية والتدريبية .

— التركيز على أهمية تنمية القوى العاملة الوطنية .

— تقديم الاعانات المادية والمعنوية للمساهمة في تنمية القوى العاملة .

ستزداد مساهمة القطاع الخاص خلال خطة التنمية الخامسة بفعالية في تقديم خدمات تدريبية تتمثل في :

— المساهمة في انشاء بعض مراكز التدريب المهني والمعاهد والمدارس والكليات التقنية وفقا لاتفاقيات طويلة المدى .

— المساهمة في اعداد القوى العاملة الفنية عن طريق افتتاح معاهد فنية متخصصة وأكاديمية تقنية متخصصة .

— تكوين لجان فنية وطنية للمساهمة في تطوير التعليم الفني والتدريب .

كما سيتم تدعيم وتشجيع مساهمة القطاع الخاص في التوسع لتحقيق نشاطاته التدريبية .

٤/٢/١٢ السياسات والبرامج الرئيسية :

يقضي التوجه الرئيسي لأهداف هذا القطاع في خطة التنمية الخامسة بتطوير نظام التعليم الفني والتدريب المهني وهيكله التشغيلي ليتجاوبا مع طبيعة سوق العمل المتغيرة بغية سد حاجة الاقتصاد السعودي من القوى العاملة المدربة .

ولتحقيق هذه الأهداف سيتم تنفيذ السياسات التالية :

التوسع في مختلف مجالات التعليم الفني والتدريب المهني :

اعطاء الأولوية للتوسع في التعليم الفني والتدريب المهني بكل أنواعه وخصوصا لمرحلة ما بعد الثانوي ، ودراسة إعادة تصميم البرامج التدريبية قصيرة الأجل لفترات تصل الى (سنة أشهر) قبل الخدمة للكبار غير المهرة وللشباب السعودي (غير الملتحقين بالمدارس) ، والتدريب الاداري والفني للسعوديين العاملين في القطاع الخاص .

إعادة توجيه نظام التدريب نحو تلبية احتياجات سوق العمل :

تكوين لجان استشارية على المستويات الوطنية والاقليمية والمحلية تضم ممثلين عن أصحاب العمل والمؤسسات التدريبية لاتخاذ مآثره من اجراءات لجعل نظام التدريب اكثر استجابة لمتطلبات سوق العمل الى جانب اعتماد اللامركزية في بعض المهام الادارية المختارة ليصبح النظام أكثر قدرة على تلبية الاحتياجات المحلية ، ومراجعة وتعديل المناهج بشكل دوري لتواكب التطورات التقنية وغرس الشعور بالمسؤولية لدى المتدربين وإيجاد المهارة التنظيمية والادارية ، بالاضافة الى وضع مقاييس مهنية في المجالات ذوات الأولوية وتقديم خدمات توظيف ومتابعة للخريجين ، ومراجعة طبيعة ونطاق الحوافز المالية المقدمة للطلبة والمتدربين لتسهم في تحسين معدلات الكفاءة الداخلية .

تحسين وضع السياسات وتنسيق وسائل التنفيذ لنظام التدريب :

وضع اطار شامل للسياسات ضمن خطة عامة للتدريب بالتنسيق مع وزارة التخطيط وبالتعاون مع مجلس القوى العاملة والقطاع الخاص والجهات الأخرى ذات العلاقة . وتشمل الخطة الرئيسية نشاطات التدريب لكافة الجهات المعنية بتقديم خدمات التدريب في القطاع الحكومي ، وتحديد دور نشاطات القطاع الخاص في مجال التدريب ، وستتولى المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني دورا رئيسيا في وضع السبل الملائمة لتنسيق نشاطات كافة جهات التدريب في القطاعين الحكومي والخاص .

إيجاد خدمات مساندة مركزية :

توفير خدمات مهنية مركزية مساندة بصورة أفضل لكافة جهات التدريب في القطاعين الحكومي والخاص . تشمل هذه الخدمات نظام منح الشهادات للقوى العاملة الفنية وتطوير الأبحاث والاستشارات في مجال التخطيط والاستشارات المهنية والمعلومات والنشر والبرامج والتقنيات التعليمية الجديدة .

تحسين الكفاءة المهنية لتدريب الموظفين :

الاستمرار في السماح لخريجي التعليم الفني (المتفوقين) باستكمال دراستهم الجامعية بالتنسيق مع الجامعات وتدعيم برامج التدريب أثناء الخدمة بالاضافة الى زيادة فرص الابتعاث والدراسات والمسوحات الميدانية .

زيادة مساهمة القطاع الخاص في تمويل وتقديم خدمات التدريب :

تشجيع مساهمة القطاع الخاص والشركات التضامنية في تقديم الخدمات التدريبية بدلا من بناء مرافق تدريب اضافية في القطاع الحكومي .

تنسيق القبول بين أنظمة التعليم الفني والتدريب :

تنظيم معايير واجراءات القبول من خلال مكتب تنسيق القبول والتسجيل المقترح احداثه خلال خطة التنمية الخامسة في خطة المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني لمختلف وحدات التعليم الفني والتدريب في المؤسسة وكافة الجهات الحكومية الأخرى ، بالاضافة الى وضع قواعد تنظم عملية انتقال الطلبة بين وحدات التعليم الفني والتدريب من جهة الى أخرى .

الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية :

تركز خطة التنمية الخامسة لقطاع التدريب على أهمية الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة لهذا القطاع وذلك عن طريق :

- اعداد دورات تدريبية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لرفع كفاءة القوى العاملة الفنية والادارية .
- الاستخدام الأمثل لمرافق ومباني مؤسسات التعليم الفني والتدريب .
- بحث امكانية اسناد بعض مسؤوليات التدريب للقطاع الخاص .
- تطوير واستخدام مرافق المكتبات والمرافق الترويجية الاستخدام الأمثل .

السعودة في القطاع الخاص عن طريق التدريب :

دراسة امكانية تنفيذ التلمذة الصناعية بواسطة العمالة غير السعودية لسعودة الوظائف في القطاع الخاص الى جانب اعداد برامج تدريبية قبل الخدمة يتم تصميمها بناء على الطلب ، وذلك من أجل تشجيع اكتساب الخبرات الجديدة من خلال التعليم التعاوني والتدريب الصيفي .

البرامج الرئيسية :

تتكون خطة قطاع التدريب من ستة برامج رئيسية تحدد النشاطات الضرورية اللازمة لتشغيل مؤسسات التدريب وهذه البرامج هي :

التعليم والتدريب :

يمثل هذا البرنامج الوظيفة الأساسية للمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني ، ويشمل كافة النشاطات التي ستنفذها المؤسسة من خلال وحداتها التعليمية والتدريبية .

البحوث والتطوير :

يشمل هذا البرنامج كافة النشاطات المتعلقة بالبحوث ، والتطوير والتخطيط ، والتي تهدف الى جمع ومعالجة ونشر المعلومات ذات الصلة بالمهام الأساسية للمؤسسة ، كما يشتمل على ايجاد قاعدة للبيانات واعداد الدراسات التي تقيس الكفاءة الداخلية لنظام التعليم والتدريب والكفاءة الداخلية لأداء الجهاز الاداري في المؤسسة ، وتخطيط وتحديد الاحتياجات الفعلية للتعليم الفني والتدريب المهني كما ونوعا ، وتطوير البرامج والمناهج ، ومتابعة المتخرجين ، وترجمة وطبع الكتب المتخصصة في مجال نشاط المؤسسة .

التنمية الادارية :

يمثل هذا البرنامج الوظيفة الأساسية لمعهد الادارة العامة ويهدف الى تطوير الادارة والتنظيم في الأجهزة الحكومية وتنميته وذلك من خلال برامج فرعية هي (التدريب ، الاستشارات والاصلاح الاداري ، البحوث) .

الادارة والتشغيل :

يهدف هذا البرنامج الى تطوير التنظيم الاداري وذلك من خلال احداث وحدات جديدة علاوة على تطوير فعالية التنظيم الموجود حاليا ، كما يشتمل على المهام الادارية والمالية ، والعلاقات العامة . الخ .

تنمية القوى العاملة :

يهدف هذا البرنامج الى تطوير وتحسين كفاءة القوى العاملة وذلك من خلال تنظيم الدورات التدريبية ، والحلقات الدراسية ، والدراسات الجامعية من خلال الابتعاث ، والمشاركة في اللقاءات العلمية المحلية والعالمية ، واتباع نظام سعودة فعال على المدى الطويل والمتوسط .

الصيانة والتشغيل :

يهدف هذا البرنامج الى صيانة المباني الرئيسية والفروع المختلفة ونظافتها بالاضافة الى صيانة الأجهزة والمعدات .

الانشاءات :

يهدف هذا البرنامج الى استكمال المشاريع الانشائية تحت التنفيذ وانشاء المرافق الجديدة وتطوير المرافق القائمة .

٥/٢/١٢ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية الخامسة :

يلخص الجدول (٨/١٢) الأهداف المتوقعة للنمو في أعداد المستجدين والخريجين واجمالي المتحقين للمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني ومعهد الادارة العامة ، كما يلخص الجدول (٩/١٢) الأهداف المتوقعة للنمو في أعداد المستجدين ، والمتحقين للتدريب في الجهات الحكومية الأخرى والتدريب في القطاع الخاص .

جدول رقم (٨/١٢)
الأهداف المتوقعة للمستجدين والخريجين
خلال فترة خطة التنمية الخامسة

١٤١٥/١٤١٤ هـ		١٤١٠/١٤٠٩ هـ		
مستجدون	خريجون	مستجدون	خريجون	
<u>المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني :</u>				
٢٠٦٨	٣٢٦٠	٤١٥	٨٩٩	الكليات التقنية
٥١٥	٦٤٤	١٦٥	٤٠٠	المعاهد العليا التجارية
٣٠٧٥	٥١٩١	١٥١٢	٢٨٦٤	المعاهد الصناعية الثانوية
٥٤٩٣	٨٩٤٣	٢٠٠٩	٤٥٤٩	المعاهد التجارية الثانوية
١٤٤	٢٥٣	١٣٤	١٤٣	المعاهد الزراعية الثانوية
٤٢٢	٧٠٠	٢٤٨	٤٠١	معاهد المراقبين الفنيين
<u>خريجون</u>	<u>ملتحقون</u>	<u>خريجون</u>	<u>ملتحقون</u>	
١٨١٥٦	٢١٤٤٣	٦٩٣٢	٨٤٦٣	التدريب المهني
٩٠	١٠٠	٧٥	١٠٠	اعداد المدربين
٢٨٠	٢٨٠	٢٨٠	٢٨٠	التدريب على رأس العمل
<u>معهد الادارة العامة :</u>				
٢٦٧٥	٣٠٠٠	١٥٤٣	١٧٥٠	البرامج الاعدادية
١٥٧٥٨	١٦٢٢٠	٧٥٧٣	٧٨٠٠	البرامج التدريبية
٦٥٣	٦٦٠	٣٨٧	٣٩٢	البرامج الخاصة
٢٠٤٧	٢٣٠٠	١٦٦٣	١٩٢٨	اللغة الانجليزية

جدول رقم (٩/١٢)
الأهداف المتوقعة للنمو خلال خطة التنمية الخامسة
للجهات الحكومية الأخرى

١٤١٥/١٤١٤ هـ	١٤١٠/١٤٠٩ هـ	
مستجدون	مستجدون	
		<u>الجهات الحكومية الأخرى :</u>
		<u>وزارة الصحة :</u>
١٥٠٠	١٤٠٠	— المعاهد الصحية للبنين
٦٠٠	٥٠٠	— المعاهد الصحية للبنات
		<u>وزارة البرق والبريد والهاتف :</u>
٣٠٠	٢٠٠	— معاهد الاتصالات السلكية واللاسلكية
٢٠٠	١٨٤	— معاهد البريد الثانوية
		<u>وزارة الدفاع والطيران (رئاسة الطيران المدني) :</u>
٥٠٠	٤٠٠	— معاهد ومراكز الطيران المدني
ملتحقون	ملتحقون	
٤١٩٠٠	١٢٠٠٠	أخرى *
٢٢٠٠٠	٢٠٠٠٠	التدريب في القطاع العام
٣٥٧٠٠	٧٠٠٠	التدريب في القطاع الخاص

* يدخل ضمنها المراكز الزراعية ، المعهد المصرفي ، الخطوط الجوية العربية السعودية ، خطوط سكة الحديد ، مراكز التدريب في المؤسسة العامة للمواقيء.

٦/٢/١٢ الاعتمادات المالية :

يوضح الجدول (١٠/١٢) الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع التدريب خلال خطة التنمية الخامسة .

جدول رقم (١٠/١٢)
الاعتمادات المالية لقطاع التدريب
خلال خطة التنمية الخامسة
(بملايين الريالات)

الجهة	الرواتب واللوازم والخدمات	التشغيل والصيانة	المشاريع	الاجمالي
المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني	٣٩٣٥	٤١٠	١٦٥٥	٦٠٠٠
معهد الادارة العامة	٨٢٨	١٢	١٧٥	١٠١٥
المجموع	٤٧٦٣	٤٢٢	١٨٣٠	٧٠١٥

٣/١٢ أنظمة وخدمات التوظيف :

١/٣/١٢ دور أنظمة وخدمات التوظيف وأهداف التنمية :

يعتبر استغلال القوى العاملة السعودية المتاحة في كافة قطاعات الاقتصاد ، وتقليل الاعتماد على القوى العاملة غير السعودية بفاعلية أحد الأهداف الرئيسية لسياسة المملكة المتعلقة بالقوى العاملة . ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الاستمرار في مراجعة وتطبيق أنظمة ولوائح العمل والعمال المعمول بها، وتوفير خدمات سوق العمل ، وتنفيذ السياسات الرامية الى تعزيز كفاءة عمليات سوق العمل .

ويغطي ”نظام العمل والعمال” كافة الجوانب المؤثرة على العمل وظروفه ، وأوضاع العمل ، وحقوق وواجبات العامل وصاحب العمل ، وتنظيم توظيف السعوديين وغير السعوديين في القطاع الخاص . اما أنظمة الخدمة المدنية ولوائحها التنفيذية فانها تشمل كافة الجوانب المتعلقة بموظفي القطاع الحكومي . وتتولى ثلاث جهات حكومية

مسئولية وضع وتطوير سياسات سوق العمل ، وتنظيم العمالة السعودية وغير السعودية في القطاعين الحكومي والخاص ، الى جانب توفير خدمات تهدف الى تحقيق الموازنة بين الباحثين عن عمل وفرص العمل المتاحة . وتتولى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، مسؤولية تطبيق نظام العمل والعمال ، وتوفير خدمات الارشاد والتوظيف للمواطنين السعوديين الباحثين عن عمل ، ونشر المعلومات المتعلقة بسوق العمل ، بالاضافة الى تنظيم العمالة غير السعودية في القطاع الخاص . فيما يتولى الديوان العام للخدمة المدنية ، مسؤولية تعيين العمالة المدنية في القطاع الحكومي وتنظيمها ، أما مجلس القوى العاملة ، فيتولى وضع سياسات سوق العمل ، وتنسيق أوجه نشاط كافة الجهات الحكومية ذات العلاقة بتنمية وتطوير القوى العاملة .

وتتمثل الأهداف الرئيسية لتلك الجهات خلال فترة خطة التنمية الخامسة في :

- ١ - زيادة توظيف العمالة السعودية ، ذكورا واناثا ، في كافة قطاعات الاقتصاد .
- ٢ - تحسين الانسجام بين العمالة السعودية وفرص العمل المتاحة ، والتوكيد على أهمية توافر الخدمات والمعلومات الكافية عن سوق العمل للأفراد في القوى العاملة ، والطلبية لمساعدتهم في اختيار مهنتهم .

٢/٣/١٢ الإنجازات والقضايا الأساسية :

استجابة لأوضاع سوق العمل المتغيرة ، تم ادخال العديد من التعديلات خلال العقد الماضي على مواد وأحكام كل من نظام العمل والعمال وانظمة الخدمة المدنية ولوائحها التنفيذية . وقامت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بزيادة عدد مكاتبها الاقليمية بغية زيادة فرص توظيف العمالة السعودية في القطاع الخاص ، ومساعدة أصحاب العمل في العثور على العامل المناسب . كما قامت الوزارة بتحسين نشاطاتها الرقابية على أوضاع العاملين في المؤسسات الخاصة ، ووافقت الزيارات التي قام بها مفتشو العمل لمؤسسات القطاع الخاص الأهداف المحددة في الخطة الرابعة . وخلال السنة الأولى من خطة التنمية الرابعة انتقلت مسؤولية تنظيم اجراءات استقدام العمالة غير السعودية الى وكالة الوزارة لشؤون العمل ، التي قامت بتحسين وتعزيز الآلية الادارية في تنظيم العمالة غير السعودية في القطاع الخاص . كما قام الديوان العام للخدمة المدنية من جهته بتوسعة شبكة مكاتبه الاقليمية التي توفر خدمات توظيف السعوديين . وقام خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية الرابعة بتعيين مايربو على (٣٠٠٠٠) خريج وخريجة في مختلف الأجهزة الحكومية ، يمثلون (٦٥٪) من اجمالي الخريجين السعوديين و(٩١٪) من اجمالي الخريجين السعوديين الذين رغبوا في العمل في القطاع الحكومي .

كذلك ، قام مجلس القوى العاملة باعداد دراسات وبحوث حول تنمية واستغلال القوى العاملة ، وأقر العديد من الاجراءات والسياسات التنفيذية ذات العلاقة بعدد من القضايا الأساسية فيما يخص التعليم ، والتدريب ، وعمل المرأة ، واحلال السعوديين محل غير السعوديين .

القضايا الأساسية :

من المتوقع خلال خطة التنمية الخامسة أن يستوعب القطاع الخاص حوالي (٩٦٪) من الزيادة في العمالة . وبالرغم من توقع ازدياد العمالة ككل بحوالي (٢١٣ر٥٠٠) فإن العمالة السعودية ستزداد بحوالي (٤٣٣ر٩٠٠) عاملا ، مما يجعل مسائل احلال العاملين غير السعوديين في القطاعين الحكومي والخاص ، واستيعاب العمالة السعودية الجديدة بشكل ناجح في القطاع الخاص ، من القضايا ذات الأهمية المتنامية . كل ذلك ، يستوجب ان يتخذ الديوان العام للخدمة المدنية اجراءات تكفل الاحلال المنظم للعمالة السعودية ، بالإضافة الى دراسة فرص ومعوقات زيادة مشاركة المرأة السعودية في القطاع الحكومي عن قرب ، وأن تتشدد وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في تطبيق نظام العمل والعمال واحكامه لضمان نجاح استيعاب القطاع الخاص للعمالة السعودية الجديدة .

وبالرغم من أن مكاتب العمل الحالية التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، مستمرة في تقديم خدمات ذات فائدة كبيرة ، فإن الحاجة أصبحت أكثر إلحاحا لتوسعة الخدمات المطلوبة لضمان تحقيق انسجام أكثر فعالية بين العمال السعوديين الذي يبحثون عن عمل وفرص العمل المتاحة ، في ظل سوق عمل بات أكثر تعقيدا . مع التوكيد على أهمية الدور والتوقيت المناسب لمعلومات وأبحاث سوق العمل في تعزيز كفاءته وتخطيط تنمية الموارد البشرية . وبالرغم من التقدم الذي تم تحقيقه في اعداد المعلومات والأبحاث المطلوبة ، الا أن نقص تحديث البيانات المتعلقة بجوانب مختلفة من سوق العمل ، وقلة الوثوق بها ، تبقى إحدى المعوقات الرئيسية التي تعترض تطوير تفهم أفضل لتقلبات سوق العمل واعداد البرامج اللازمة ، لضمان الاستغلال الأمثل للقوى العاملة السعودية المتوفرة . وسوف يحظى اعداد ونشر المعلومات الخاصة بسوق العمل وتحليلاتها بأولوية قصوى خلال فترة خطة التنمية الخامسة .

وكذلك ينبغي التوكيد على أهمية التدريب أثناء العمل وما قبله لتعزيز مشاركة السعوديين في القطاع الخاص . وسيتم التركيز على هذا النوع من التدريب وتحسينه ، لما لذلك من أثر مباشر في زيادة مشاركة السعوديين في القطاع الخاص .

٣/٣/١٢ دور الحكومة والقطاع الخاص :

يتمثل الدور الرئيسي للدولة في إيجاد بيئة مناسبة تؤدي الى تسهيل فعاليات سوق العمل ، من خلال تنفيذ السياسات الملائمة ، فضلا عن توفير الخدمات اللازمة ذات الصلة . وتتولى الدولة أيضا مسؤولية ضمان التزام أصحاب العمل والعاملين بالأنظمة واللوائح التي تحكم العمالة وأوضاع العمل في القطاعين الحكومي والخاص ، والعمل على زيادة توظيف المواطنين السعوديين . ان هذا الدور التنموي لا يمكن تركه لقوى السوق دون غيرها ، فالحاجة تدعو الى تدخل الدولة في عمليات سوق العمل ، من خلال إيجاد أنظمة العمل المناسبة ، وتوفير الخدمات العمالية ، لضمان تحقيق أهداف التنمية الوطنية .

وفي الوقت الذي تتولى فيه الدولة مسؤولية ضمان توافر الخدمات اللازمة لسوق العمل ، فلا ينبغي اعتبارها الجهة الوحيدة التي تضطلع بتأمين الخدمات المطلوبة . وفيما يتعلق ببعض المجالات المعنية مثل توظيف العمالة وخدمات التوظيف الارشادية ، فان مؤسسات القطاع الخاص ، والجهات شبه الحكومية ، يمكن لها أن تلعب دورا مفيدا في توفير مثل هذه الخدمات لتحقيق التوافق بين مؤهلات السعوديين الباحثين عن العمل والوظائف المتاحة ، وستستمر الدولة بالاضطلاع بدور رئيسي في المجالات الأخرى مثل تطوير ونشر المعلومات المتعلقة بسوق العمل بالاضافة الى تحليل المعلومات الخاصة بالأوضاع السائدة والمتوقعة .

٤/٣/١٢ السياسات والبرامج الرئيسية :

سيتم خلال خطة التنمية الخامسة تحسين وتوسيع نطاق عملية تطوير وتنفيذ السياسات المتعلقة بسوق العمل ، بالاضافة الى تحسين طبيعة ونطاق وجودة خدمات سوق العمل لضمان الاستغلال الأمثل للعمالة السعودية المتاحة في القطاعين الحكومي والخاص . كما ستتجه سياسات وبرامج الجهات الحكومية المعنية بتنظيم العمالة وتوفير الخدمات العمالية ، نحو تحقيق الأهداف الثلاثة الآتية :

السعودة :

سيقوم الديوان العام للخدمة المدنية — وهو الجهة المسؤولة عن العمالة في القطاع الحكومي — باتخاذ الاجراءات الواردة أدناه :

أ — مراجعة شاملة لأوضاع العمالة السعودية وغير السعودية في كل جهة حكومية بهدف تحديد مستويات العمالة المطلوبة — ضمن كل فئة من الفئات — لتنفيذ برامج وخدمات تلك الجهة بكفاءة عالية .

ب — اعداد خطة سنوية "لسعودة الوظائف" بالتعاون مع كل جهة من الجهات الحكومية . وستتضمن هذه الخطة تحديد الوظائف المراد سعودتها ، والموظف المراد احلاله محل غير السعودي واحتياجاته التدريبية ، والمدة الزمنية والموارد المطلوبة لتنفيذها .

ج — دراسة وتحديد فرص وظيفية جديدة للنساء السعوديات وذلك بالتعاون مع الوزارات ذات الاختصاص .

وستقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بصفتها الجهة المسؤولة عن توظيف العمالة السعودية وتنظيم توظيف العمالة غير السعودية في القطاع الخاص ، باتخاذ الخطوات الآتية :

أ — اجراء مراجعة شاملة لنظام العمل والعمال لضمان ملاءمة الاحكام السارية لاوزاع سوق العمل الراهنة ، وضمان مساهمتها في زيادة توظيف المواطنين السعوديين في القطاع الخاص بشكل فعال .

ب — اعداد وتنفيذ خطة بأهداف محددة ترمي الى تنفيذ أحكام نظام العمل والعمال وتؤدي الى زيادة توظيف العمالة السعودية في القطاع الخاص بصورة تدريجية .

خدمات سوق العمل :

بهدف تحسين خدمات سوق العمل ، سيقوم الديوان العام للخدمة المدنية بالاجراءات الآتية :

أ — مراجعة نظام التصنيف الوظيفي وهيكل الأجور بهدف الحفاظ على مستويات مناسبة مع القطاع الخاص .

ب — التنسيق مع وكالة شؤون العمل في تبادل المعلومات حول الوظائف الشاغرة ، لغرض تطوير قاعدة بيانات شاملة عن فرص العمل المتاحة في كل من القطاعين الحكومي والخاص .

وستقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية باتخاذ الخطوات الآتية :

أ — توسيع نطاق خدمات سوق العمل بهدف تحسين توافق مهارات العمالة السعودية مع الوظائف المتاحة ، من خلال :

— التركيز على خدمات التوجيه المهني لطالبي العمل السعوديين .

— ربط مكاتب العمل بنظام حاسب آلي للمعلومات ، يشمل بيانات العمل والعمال في منشآت القطاع الخاص بشكل عام ، والفرص الوظيفية بشكل خاص .

— اصدار التراخيص للراغبين من القطاع الخاص لانشاء شركات تتولى تأمين خدمات توظيف العمالة والاستشارات الوظيفية للسعوديين الباحثين عن العمل في القطاع الخاص . وسوف تتولى الوزارة مسؤولية تنظيم ومراقبة نشاطات هذه الشركات .

ب — جمع ونشر المعلومات والتحليلات الخاصة بسوق العمل بصورة دورية وتوزيعها على كافة المشاركين في سوق العمل وذلك فيما يتعلق بمختلف الأوجه مثل : الوظائف الشاغرة حسب المهن ، وعدد السعوديين الباحثين عن العمل حسب المهن ، ومتوسط الاجور والرواتب حسب المهن ، والمعلومات المتعلقة باحتياجات السوق من المهن خلال فترة تتراوح من الستين الى الخمس سنوات .

وسوف يقوم مجلس القوى العاملة ، بالاضافة الى مهامه الأخرى باعداد ونشر المعلومات المتعلقة بالمهن المتاحة للنساء السعوديات في القطاعين الحكومي والخاص بالاضافة الى عدد الوظائف الشاغرة في كل مهنة بصفة دورية .

تدريب القوى العاملة السعودية :

سيقوم الديوان العام للخدمة المدنية بالتركيز بصفة خاصة على تدريب الموظفين السعوديين ورفع مهاراتهم بهدف تعزيز فرص التقدم الوظيفي لديهم ، علاوة على تحسين كفاءة القطاع الحكومي .

وستقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، باتخاذ الخطوات الآتية :

- أ — تطوير خطة للتدريب بالتعاون مع المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني وممثلي الغرف التجارية ، بهدف تعزيز برامج التدريب ما قبل واثناء الخدمة للسعوديين العاملين في القطاع الخاص .
- ب — ادخال احكام جديدة على نظام العمل والعمال ، تلزم الذين يتلقون التدريب على نفقة صاحب العمل ، على البقاء مع هذه الشركة لفترة معينة ، كحد أدنى .

٥/٣/١٢ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية الخامسة :

ستقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، خلال خطة التنمية الخامسة ، بافتتاح (٩) مكاتب عمل جديدة لغرض تغطية كافة أنحاء المملكة بخدماتها العمالية . وسوف تقوم كذلك بتأسيس (٣) لجان تسوية ابتدائية للنظر في الخلافات العمالية . وسيتم تدريب (٧٠) مفتشاً عماليا لغرض تحسين مستوى وفعالية خدماتها . وستقوم بالتعاون مع معهد الإدارة العامة باعداد برنامج تدريبي جديد لتدريب القائمين على خدمات التوظيف والارشاد الوظيفي . وستعمل الوزارة على ارسال مفتشيها الى كل مؤسسة من مؤسسات القطاع الخاص التي يعمل بها (٢٠) موظفاً أو أكثر مرة واحدة في السنة على الأقل .

وستتولى الديوان العام للخدمة المدنية ، ضمن خطة "سعودة" الوظائف الحكومية، باعداد أهداف تفصيلية محددة لسعودة الوظائف في كل جهة من الجهات الحكومية ، وتقديمها لمجلس القوى العاملة لاعتمادها ، وذلك قبل شهرين من اعداد ميزانية الدولة العامة . وسيقوم كذلك بالمساهمة في اعداد خطط التدريب السنوية لكل جهة من الجهات الحكومية ، ودعم التدريب أثناء العمل ، بالاضافة الى مساهمته في اعداد برنامج تدريبي يهدف الى رفع مستويات ومهارات نحو (٥) الى (٧) آلاف مستخدم سعودي خلال فترة خطة التنمية الخامسة .

٦/٣/١٢ الاعتمادات المالية :

يوضح الجدول (١١/١٢) الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع أنظمة وخدمات التوظيف خلال خطة التنمية الخامسة :

جدول رقم (١١/١٢)
الاعتمادات المالية لقطاع أنظمة وخدمات التوظيف
خلال خطة التنمية الخامسة
(بملايين الريالات)

الاجمالي	المشاريع	الرواتب واللوازم والخدمات		الجهة
		التشغيل والصيانة	التشغيل	
٣٩٣ر٠	١٦ر٦	٦ر٥	٣٦٩ر٩	الديوان العام للخدمة المدنية
٥٦٦ر٢	١٧ر٨	١٣ر٥	٥٣٤ر٩	وكالة الوزارة لشؤون العمل
٣٠ر٠	—	—	٣٠ر٠	الأمانة العامة لمجلس القوى العاملة
٩٨٩ر٢	٣٤ر٤	٢٠ر٠	٩٣٤ر٨	المجموع

٤/١٢ العلوم والتقنية :

١/٤/١٢ دور العلوم والتقنية وأهداف التنمية :

ان دور العلوم والتقنية في عملية التنمية الشاملة لا تقتصر على تحقيق النمو الاقتصادي حيث يسهم البحث العلمي والتطوير التقني في تغيير البنية الاقتصادية اذ يؤدي استخدام التقنية المتقدمة الى زيادة الانتاجية التي تعد عاملا أساسيا لقوة الاقتصاد في عالم يتسم بشدة المنافسة . وكلما تتقدم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في اتجاهات أكثر تعقيدا ، تزداد الحاجة الى تقنية أكثر تطورا . وفي المقابل ، كلما ارتفع مستوى التقنية المستخدمة ازداد اعتماد المجتمع عليها . وفي هذا الصدد ، يمكن أيضا استخدام التقنية لتعزيز التناسق والانسجام بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية من ناحية والمحافظة على القيم والتقاليد الاجتماعية والثقافية من الناحية الأخرى . ولقد أسهم ادخال التقنية واستخدامها ، بصورة مكثفة ، خلال العقدين الماضيين في مختلف قطاعات الاقتصاد ، الى حد كبير ، في نجاح عملية التنمية في المملكة . فقد أدى تطبيق التقنية المتطورة الى التغلب على المعوقات المتعلقة بالموارد الطبيعية وتحقيق الاستغلال الأمثل للثروات الوطنية . ويعد التطبيق الناجح لتقنية التحلية للتغلب على نقص المياه وتطوير صناعة البتروكيماويات مثلا جيدا واضحا على ذلك .

وسوف تركز خطة التنمية الخامسة على مواصلة تحقيق الأهداف التنموية الرئيسية للعلوم والتقنية والتي تلخص بالآتي :

- الاسهام في تحسين الجودة النوعية في الانتاج المحلي للسلع والخدمات كوسيلة لتحسين نوعية الحياة و لرفع مستويات المعيشة .
- تعزيز استخدام التقنية المتقدمة وتطويرها في القطاعات الاقتصادية كافة والتركيز على تكثيف رأس المال في العمليات الصناعية والزراعية .
- توسيع القاعدة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التقني والاسهام في تطوير الكوادر العلمية والتقنية الوطنية .
- الاستثمار في أبحاث التقنية التي تتمتع فيها المملكة بمزايا طبيعية واقتصادية (مثل مشروعات الطاقة الشمسية) أو التي تواجه فيها نقصا في الموارد الطبيعية (مثل استخدام المياه المالحة للأغراض الزراعية) .

٢/٤/١٢ المنجزات والقضايا الأساسية :

أصبحت خبرة المملكة في مجال استخدام التقنية راسخة جدا في الوقت الحالي ، حيث تم مد المدن الرئيسية في المملكة بمياه الشرب من محطات التحلية ذات الطاقة التي تعد الأكبر في العالم ، وتوفير الخدمات الكهربائية لغالبية سكان المملكة ، وربط مدن المملكة وقراها كافة بعضها مع بعض من خلال شبكات الطرق الى جانب شبكة النقل الجوي ، وشبكة اتصالات عامة لنقل المعلومات الكتائية (تلكس وكمبيوتر) بنظام خدمة تبديل بالرمز (PSPDN) وذلك لمقابلة الطلب المتزايد في مجال الاتصالات حيث يشهد العالم تغيرات جذرية في مجال تقنية الاتصالات . وقد أدت هذه المنجزات لأن تصبح التجهيزات الأساسية في المملكة مقاربة للمستويات الموجودة بالدول الصناعية .

أدى نقل التقنية الزراعية الحديثة واستخدامها بما في ذلك تقنية الري الى تحقيق نمو سريع في مجال الزراعة . وقد أسهمت اقامة الصناعات البتروكيماوية وصناعة تكرير النفط التي تتسم بمستوى عالٍ من التقنية بصورة ملموسة ، في احداث التغيرات الهيكلية المطلوبة في الاقتصاد الوطني .

كما أدى الاستخدام المكثف للأساليب المتقدمة لمعالجة المعلومات في المكاتب الحكومية الى تحسين نوعية الخدمات العامة وفعاليتها . وقد تم الحصول على المهارات اللازمة في اختيار التقنيات الرائدة الملائمة للمشروعات المدنية والدفاعية وللقيام بالنشاطات الهامة في مجال الصيانة ، كما أن المستهلكين الأفراد يتمتعون في الوقت الحاضر بنوعية جيدة من المنتجات والخدمات ، نتيجة استخدام التقنيات الحديثة في انتاجها . كما يتم أيضا استخدام تقنية الليزر المتقدمة

بشكل واسع في المجالات الطبية ، وفي الوقت نفسه فان فوائد استخدام الحاسب الآلي كوسيلة مساعدة في العملية التعليمية لا تخفى على أحد . وتتوفر المنتجات المختلفة ذات التقنية المتقدمة مثل التلفاز والفيديو ، والتي تعد من نتائج تقدم العلوم والتقنية ، في كل منزل تقريبا . وهكذا ، فقد أصبح الاتصال بين الجمهور والعلوم والتقنية يتم بصورة مباشرة .

تم في عام ١٤٠٦هـ تعديل اسم المركز الوطني للعلوم والتقنية الى " مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية " ليعكس الدور الحساس لهذه المنشأة والمهام المتزايدة التي تضطلع بها ، حيث قامت المدينة بدعم مشروعات البحوث والتطوير في الجامعات ومؤسسات الأبحاث الأخرى من خلال تقديم المنح السنوية وكذلك المنح لمشروعات الأبحاث الوطنية . وقامت المدينة كذلك باعداد نظام براءة الاختراع والاطار القانوني لنقل التقنية الى جانب تحسين خدمات المعلومات وذلك لتوفير الخدمات الأساسية اللازمة لتعزيز البحوث والتطوير . علاوة على ذلك ، قامت المدينة ببناء العديد من المنشآت المهمة مثل محطة استقبال الصور الفضائية ومختبر الطاقة الشمسية والوحدات السكنية .

القضايا الأساسية :

على الرغم من التقدم السريع الذي تم تحقيقه خلال خطط التنمية الأربع السابقة، لا يزال هناك العديد من القضايا التي ينبغي معالجتها ليتسنى التغلب على معوقات التنمية في المستقبل .

الفجوة التقنية :

تتمثل أبرز القضايا التي تواجه المملكة فيما يتعلق بالعلوم والتقنية ، وذلك بعد عشرين عاما من التنمية الناجحة ، في الفجوة بين مستوى التقنية المستخدمة وامكانيات المملكة الراهنة في تطوير هذه التقنية المستوردة وتعديلها حسب احتياجاتها أو حتى انتاجها محليا . وفي الوقت الذي قامت فيه الكثير من قطاعات الاقتصاد الوطني بادخال التقنية واستخدامها بنجاح تام ، الا أن قدراتها على تطوير العلوم والتقنية لا تزال بعيدة عن تلك المستويات التي تحققت في الدول الصناعية ومن الصعب سد هذه الفجوة خلال فترة زمنية قصيرة ، الا أن الحاجة ماسة لتقليصها بقدر الامكان ، وذلك من خلال العديد من الاجراءات مثل زيادة التركيز على العلوم الطبيعية والهندسية في نظام التعليم .

القوى العاملة في مجال العلوم والتقنية :

تعد القوى العاملة في مجال العلوم والتقنية (العلماء ، المهندسون ، والفنيون) في الوقت الحاضر غير كافية من حيث الكمية والنوعية لضمان تحقيق تنمية سريعة في المستقبل القريب .

ولم تؤد الزيادة التي حدثت مؤخرا في أعداد الطلاب الى توفير العدد الكافي من القوى البشرية في مجال العلوم والتقنية ، لذا لا تزال هناك حاجة لتحقيق المزيد من التحسين في نوعية التعليم في مجال العلوم والتقنية .

كذلك فان الجهود المبذولة في مجال التدريب المهني تتطلب تحسين المناهج الدراسية وتطويرها وزيادة الطاقة الاستيعابية حتى يتسنى مقابلة الطلب على العمالة الفنية ذات المهارات العالية . علاوة على ذلك ، تعد زيادة وعي المواطنين وفهمهم فيما يتعلق بالعلوم والتقنية من الأمور المهمة جدا ، حيث يمكن تشجيع روح التحدي بين الأشخاص المعنيين واهتمامات الشباب في هذا المجال من خلال توفير البيئة المساندة للعلوم والتقنية بالمجتمع .

الخدمات المساندة للعلوم والتقنية :

ان التطورات في مجال العلوم والتقنية لا تنتهي مع تنمية القوى البشرية ، فهي تحتاج الى الخدمات المساندة ، والتي تعد بمثابة التجهيزات الأساسية للعلوم والتقنية وتمثل في شبكات المعلومات العلمية والفنية ، ونظام حماية حقوق البراءات ، وتحديد اساليب نقل التقنية ، ونظم توفير المواد والحيوانات للتجارب العلمية ، حيث تزداد أهمية هذه الخدمات كلما ارتفع مستوى العلوم والتقنية وتبعاً لذلك يزيد اعتماد المجتمع على هذه الخدمات . ومن جهة أخرى ، يعد توفير الخدمات المساندة للعلوم والتقنية وتنظيمها شرطا ضروريا لتنمية قطاع خاص يتمتع بقدرات عالية على الابتكار والمنافسة . وعلى العموم لا بد من تطوير التجهيزات الأساسية للعلوم والتقنية كجزء من النظام الاجتماعي ذاته .

نقل التقنية وقدرات البحوث والتطوير التقني :

تتسم العلوم والتقنية بطبيعتها الديناميكية التي تخضع لتغيرات وابتكارات يومية بحيث ان أحدث التقنيات المتقدمة اليوم يمكن أن تتحول في وقت قصير الى تقنية قديمة بدون أهمية اقتصادية . ولعل أوضح مثال على ذلك ما نراه بشأن الصناعات الالكترونية على مستوى العالم . ونستنتج من ذلك أن التنمية الوطنية تتطلب الاستمرار في تطوير العلوم والتقنية ، مما يتطلب بدوره توفر قدر هائل من الموارد ، بما في ذلك الموارد البشرية بالاضافة الى عامل الوقت .

وهناك ضرورة لبذل مزيد من الجهود في مجالات تحديد البرامج التعليمية المطلوبة وتحديد التقنيات الملائمة لتنوع القاعدة الاقتصادية ، بالاضافة الى استعمال الأسلوب الانتقائي فيما يتعلق بنوعية المعرفة الفنية المستوردة المراد الاستعانة بها لغرس قدرات التقنية ودعمها بغية زيادة القدرة التنافسية لصادرات المملكة من السلع المصنعة . وبدون التخطيط العلمي لهذه الجهود فقد ينجم عن ذلك هدرا للموارد الاقتصادية والوقت الثمين .

أما على المدى البعيد ، فلا بد من تعزيز نشاطات البحوث والتطوير التقني وفقا للاستراتيجية التنموية للعلوم والتقنية (الخطة الوطنية الشاملة للعلوم والتقنية) . وتجدر الاشارة الى أن تعزيز قدرات الأبحاث والتطوير بالمملكة يؤدي في المدى البعيد الى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية التي تنعم بها المملكة ، بما في ذلك البترول والمعادن والثروات البحرية وغيرها .

٣/٤/١٢ دور الحكومة والقطاع الخاص :

أدى التطبيق الناجح لاستخدامات العلوم والتقنية في التنمية الوطنية الى تنامي الآمال الواعدة بشأن المنافع الاجتماعية والاقتصادية المصاحبة لتلك الاستخدامات . وعلى الرغم من أن خطط التنمية السابقة قد أولت اهتماما كبيرا لتنمية العلوم والتقنية ، الا أنه من الضروري تعزيز قدرات المملكة الذاتية لممارسة نشاط البحث العلمي والتطوير التقني . وفي هذا الصدد فسوف تضطلع الدولة بدور بالغ الأهمية في سبيل تحقيق هذه الأهداف ، وذلك من خلال :

- تخطيط نشاطات العلوم والتقنية كافة وتنسيقها في المملكة .
- اجراء البحوث والقيام بنشاطات التطوير في المجالات غير المرهبة للقطاع الخاص بهدف نقل التقنية الى القطاعات الانتاجية .
- دعم القدرات الذاتية للقطاع الخاص وتعزيزها لممارسة البحث العلمي والتطوير التقني .
- تعزيز الخدمات المساندة للعلوم والتقنية .

حددت مهام مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بحيث تكون الجهة المسؤولة عن تطوير العلوم والتقنية ، بالتعاون مع جامعات المملكة التي تتولى أيضا مسؤولية اجراء البحوث ، على أن تقوم المدينة بمعظم المهام المركزية في هذا الصدد . كذلك تؤدي الوزارات والجهات — مثل وزارة الزراعة والمياه والهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس والشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة — دورا كبيرا كل في مجال تخصصه .

ان أهمية دور الدولة في تطوير العلوم والتقنية تنبع من الطبيعة الخاصة التي يتميز بها هذا المجال ، اذ أن فعاليات التطوير التقني تمتد الى العديد من النشاطات والقطاعات التي تتعدد وتنوع فيها المؤسسات ذات الصلة والمجموعات والأفراد من ذوي العلاقة بمجالات البحوث . علاوة على ذلك ، فان العلوم والتقنية تعد ” خدمة عامة ” حيث ان المنافع التي تجني من تطويرها وتطبيقها في قطاع معين يمكن أن تمتد الى القطاعات الأخرى . وتنطوي عملية تنمية العلوم والتقنية والتخطيط لها على المستوى الوطني على استثمارات ضخمة من حيث الموارد المالية والبشرية والآفاق الزمنية الطويلة التي لا بد وأن يتولى القطاع الحكومي ادارتها لضمان الاستخدام الأمثل والفعال للموارد الاقتصادية النادرة . ونظرا للطبيعة الديناميكية للعلوم والتقنية وضرورة مواكبة التطورات العالمية في هذا المضمار على نحو مستمر فلا بد أن تقوم الدولة بهذا الدور لضمان استمرارية الجهود .

ويؤدي القطاع الخاص دورا مماثلا من حيث الأهمية في تنمية العلوم والتقنية من خلال الابتكارات في هذا المجال والاستغلال التجاري لنتائج البحوث والتطوير .

وتعد فعالية القطاع الخاص ونتاجيته بمثابة عوامل رئيسية لتحقيق القدرات التنافسية الشاملة ، علاوة على أنها تعتمد بدرجة كبيرة على قدراته الذاتية لممارسة نشاط البحث العلمي والتطوير التقني . غير أن هناك مخاطر عديدة تصاحب فعاليات البحث والتطوير وتعوق استثمارات القطاع الخاص في هذا المضمار . ولهذا فان تبني الدولة لمشروعات بحوث وتطويرها على أساس المشاركة في المخاطر بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص يمكن أن يقلل من مخاوف القطاع الخاص في الاستثمار في هذا المجال .

٤/٤/١٢ السياسات والبرامج الرئيسية :

ومن أجل تحقيق الأهداف التنموية للعلوم والتقنية خلال خطة التنمية الخامسة سوف تنتهج الحكومة السياسات الآتية :

- مواصلة الجهود الرامية الى اعداد خطة بعيدة المدى للتنمية المستقبلية للعلوم والتقنية .
- تعزيز مهام التنسيق التي تضطلع بها مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية لتمكين من تنسيق نشاطات البحث العلمي والتطوير التقني التي تجريها مختلف الجهات بصورة أكثر فعالية .
- اجراء نشاطات البحوث والتطويرات التقنية الموجهة لخدمة احتياجات المملكة التنموية الخاصة وتشجيعها .
- تعزيز التجهيزات الأساسية للعلوم والتقنية بغية توفير خدمات مساندة ذات مستوى أفضل لنشاطات البحث العلمي والتطوير التقني في القطاعين الحكومي والخاص .
- تطوير وتنمية الكوادر العلمية ذات الكفاءات العالية من خلال تبني الاجراءات والخطوات المتعلقة بتدريس العلوم الطبيعية والهندسية وتوسيع نطاق التدريب المهني .
- زيادة الوعي والادراك العام بأهمية العلوم والتقنية والاستفادة من مختلف الوسائل الاعلامية والفرص المتاحة في هذا الصدد .
- تعزيز التعاون الدولي في المجالات العلمية والتقنية .

البرامج الرئيسية :

وفي اطار هذه السياسات ، سوف تتولى الوزارات والجهات الحكومية المعنية بالعلوم والتقنية مسؤولية تنفيذ برامجها كل في مجال اختصاصها ، فيما تقوم مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية لكونها الهيئة المركزية المسؤولة عن تطوير العلوم والتقنية في المملكة بتنفيذ البرامج الآتية :

اعداد الخطة البعيدة المدى للعلوم والتقنية :

يهدف هذا البرنامج الى اعداد خطة رئيسية بعيدة المدى للعلوم والتقنية في المملكة على ضوء دراسة أوجه نشاط البحث العلمي والتطوير التقني القائم حاليا والموارد المتاحة وتقويمه .

وسوف يتم التركيز في هذه الخطة على الاتجاهات المستقبلية لاستخدام التقنية الملائمة لظروف المملكة وتطبيقها والتي تلي الاحتياجات التنموية للمملكة على المدى البعيد ، وسترکز الخطة على ضمان التنسيق الكامل لنشاطات القطاعات المختلفة ذات الصلة بالعلوم والتقنية .

البحوث التطبيقية :

يهدف هذا البرنامج الى رفع مستوى كفاءة البحث العلمي والتطوير التقني وتحسينه بما ينسجم مع أهداف التنمية الوطنية مع الأخذ في الحسبان الأوضاع الطبيعية والبيئية للمملكة والموارد الطبيعية بها . وبالإضافة الى تأسيس معاهد البحوث والتطوير ودعمها ، فستعطى الأولوية في تقديم منح البحوث لمشروعات البحوث التطبيقية والبحوث الخاصة بفروع المعرفة التي تتطلبها التنمية .

ولكي يتم الحصول على نتائج ايجابية للبحوث والاستفادة منها بفعالية ، يجب وضع نظام لمتابعة نشاط البحوث والتطوير وتقويمها .

الخدمات المساندة للعلوم والتقنية :

يهدف هذا البرنامج الى تعزيز التجهيزات الأساسية الخاصة بالعلوم والتقنية من خلال خدمات استخدامات الحاسب الآلي في مضممار المعلومات وتأمين الخدمات اللازمة لبراءات الاختراع فضلا عن إيجاد الاطار التنظيمي لادخال التقنيات الجديدة وذلك من أجل إيجاد نظام لتطوير ونقل التقنية بغية تسهيل استخدام القطاع الخاص للتقنيات الجديدة ، الأمر الذي يؤدي الى تعزيز قدرة الصناعات السعودية على المنافسة في الأسواق العالمية .

سوف يتم استكمال مباني مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بما في ذلك مرافق الخدمات الأساسية .

التوعية بالعلوم والتقنية :

يهدف هذا البرنامج الى استخدام مختلف الوسائل والطرق لا سيما وسائل الاعلام ” التلفزيون والاذاعة والصحافة ” الى جانب الندوات والمعارض في تعميق توعية الجمهور بأهمية العلوم والتقنية وفهمهم لها . اذ سيتم العمل على اتاحة المعلومات المتعلقة بالتقنية وكذلك المطبوعات والحلقات الدراسية للجمهور بشكل عام وعلى نطاق واسع فيما سيتم تأسيس ” أندية علمية ” للشباب السعودي الذين لديهم اهتمامات بالعلوم

والتقنية . وعلاوة على ذلك ، فسوف يتم اقامة معارض دائمة تتناول التطور العلمي والتقني ونتائجه ، الى جانب نظام لمنح جوائز مادية ومعنوية الى أبرز العلماء والمهندسين الذين ساهموا الى حد كبير في التنمية بالمملكة وتقدم العلوم والتقنية بها . كما ستدعم مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية وزارة التعليم العالي وتعاون معها في مجال تطوير تدريس العلوم والتقنية من خلال ادخال المهارات التقنية الى المناهج وتكثيف التجارب التي يجريها الطلبة في مجال الفيزياء والكيمياء والأحياء .

التعاون الدولي :

يهدف هذا البرنامج الى رفع مستوى العلوم والتقنية عن طريق نقل التقنية من البلدان المتقدمة الى المملكة لدعم مسيرتها التنموية وبذل الجهود اللازمة لتطويرها وفق الظروف السائدة في المملكة . وسوف يتم توجيه الدعوة للباحثين العرب والمسلمين في الخارج من قبل مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية اذا كانت اهتماماتهم البحثية تنسجم مع أهداف معاهدها . وبالإضافة الى ذلك سيتم تعزيز التعاون الدولي من خلال تشجيع مشروعات البحوث والتطوير المشتركة بمنح تقديمها مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بالتعاون مع برامج التوازن الاقتصادي كما سيتم تعزيز خدمات المعلومات الدولية من خلال شبكتي (GULFNET. BITNET) وشبكات الاتصالات الأخرى التي تستخدم الحاسب الآلي .

٥/٤/١٢ النظرة المستقبلية لدور العلوم والتقنية على المدى البعيد والمتوسط :

سوف يتم تعزيز قدرة الصناعة على تكييف التقنية المستوردة بما يتلاءم مع الاحتياجات المحلية كما سيتم تعزيز وتطوير المشروعات الموجهة نحو التقنية من خلال مشروعات نقل التقنية بما في ذلك برامج التوازن الاقتصادي . وفي مجال الزراعة ، فسوف تعمل تقنية المحافظة على المياه وكذلك التقنية المتقدمة في زراعة الأراضي واستصلاحها على تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد وتحسين المردود ، وسوف تعمل شبكات الاتصالات الرقمية على تكامل الخدمات التجارية في معالجة المعلومات في المملكة .

سيتم توفير الدعم الكامل لنشاطات البحث العلمي والتطوير التقني المتعلقة بالاستشعار عن بعد وبمجالات النفط والصناعات البتروكيمياوية واستخدام الطاقة الشمسية ، كما سيستمر العمل على تطوير مرافق نشاطات البحوث والقوى العاملة بها في المجالات الأخرى مثل الفلك والطاقة النووية .

٦/٤/١٢ الاعتمادات المالية :

يوضح الجدول (١٢/١٢) الاعتمادات المالية المخصصة لمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية خلال خطة التنمية الخامسة :

جدول رقم (١٢/١٢)
الاعتمادات المالية لمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية
خلال خطة التنمية الخامسة
(بملايين الريالات)

الجهة	الرواتب واللوازم والخدمات	الصيانة والتشغيل	المشاريع	الاجمالي
مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	٦٧٨ر٤	١٩١ر٧	١٥١٧ر٢	٢٣٨٧ر٣